MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page A

minority rights group international

تقرير

الهوية والمواطنة في تونس: وضع الأقليات بعد ثورة 2011

سيلفيا كواتريني

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page B

ثلاث صبيان يهود بجوار كنيس الغريبة خلال موسم الحج اليهودي السنوي في جر به.
© تصوير: زياد حداد

شكر وتقدير

تم اعداد هذا التقرير بمساعدة مالية من قبل وزارة الخارجية الهولندية. إن محتويات هذا التقرير هي من مسؤولية المجموعة الدولية لحقوق الأقليات فقط، ولا يمكن تحت أي ظرف اعتبارها تمثل موقف وزارة الخارجية الهولندية.

وزارة الخارجية الهولندية

Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

عن المؤلفة

تعمل سيلفيا كواتريني كمنسقة لبرامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة حقوق الأقليات الدولية (MRG). بدأت عملها مع المجوعة في عام 2014 وعملت في تونس حتى عام 2017. تهتم كواتريني بحقوق الأقليات وحقوق النساء والقضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي (الجندرة) والحراك الثقافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أنها حاصلة على ماجستير في دراسات الترجمة (عربي– إنكليزي) من مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن (SOAS) وتستكمل دراسة الماجستير في القانون الدولي بحقوق الإنسان بجامعة ايسيكس.

المجموعة الدولية لحقوق الأقليات (MRG)

المجموعة الدولية لحقوق الأقليات هي منظمة غير حكومية تعمل على ضمان الحقوق العرقية والدينية واللغوية للأقليات والشعوب الأصلية في جميع انحاء العالم، وتعزيز التعاون والتفاهم بين المجتمعات. تركز انشطتنا على المناصرة الدولية والتدريب والنشر والتوعية. إننا نسترشد بالاحتياجات التي تعبر عنها شبكة شركائنا من خلال شبكة منظمات حول العالم تمثل أقليات وشعوب أصلية.

إن المجموعة الدولية لحقوق الأقليات تعمل مع أكثر من 150 منظمة فيما يقرب من 50 دولة. يجتمع مجلس إدارتنا مرتين سنويا ويضم 10 أعضاء من دول مختلفة.

تحمل المجموعة الدولية لحقوق الأقليات (MRG) صفة استشارية لدي المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC)، وصفة مراقب لدي اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR). إن المجموعة الدولية لحقوق الأقليات (MRG) مسجلة كجمعية خيرية وشركة محدودة بضمان بموجب القانون الإنكليزي: جمعية خيرية مسجلة بالرقم 282305، وشركة محدودة برقم 1544957.

مجموعة حقوق الأقليات الدولية (MRG). نوفمبر 2018 جميع الحقوق محفوظة.
يمكن إعادة استخدام محتويات هذا المنشور لأغراض تعليمية او أغراض غير تجارية دون الحصول على تصريح مسبق من الجهة المنوط لها حقوق النشر.
للمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع .MRG يمكن الحصول على كتالوج تسجيلCIP لهذا منشور من المكتبة البريطانية.
ISBN: 978-1-912938-09-4
تم نشر الهوية والمواطنة في تونس: وضع الأقليات بعد ثورة *2011* بواسطة MRG كمساهمة في زيادة الفهم العام للقضية التي تشكل موضوع التقرير. إن النص وأراء الكاتبة لا تمثل بالضرورة في كافة تفاصيلها وابعادها الرؤية المشتركة للمجموعة الدولية لحقوق الأقليات (MRG).

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 1

الهوية والمواطنة في تونس: وضع الأقليات بعد ثورة 2011

المحتويات

نتائج رئيسية 2

ملخص تنفيذي 3

مقدمة 5

خلفية قانونية:
أطر عمل الأقليات والشعوب الأصلية في تونس 8

الأقليات الدينية في تونس 14

الأقليات العرقية (الأثنية) والشعوب الأصلية. 21

خاتمة 27

توصيات 28

هوامش 29

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 2

نتائج رئيسية

- منذ الإطاحة بالرئيس الاستبدادي زين العابدين بن علي في جانفي / يناير 2011، الأمر الذي إعتبره الكثيرون بداية الربيع العربي، نجحت تونس في تأسيس ديمقراطية فاعلة واتخذت خطوات إيجابية للترويج لحقوق الإنسان في البلاد، بما في ذلك صياغة دستور عام 2014 التقدمي. وقد تبع ذلك اتخاذ عدد من التغييرات التشريعية الأخرى التي أفادت الأقليات، بما في ذلك تمرير قانون في أكتوبر 2018 لتجريم التمييز العنصري.

- استمرت الحكومات التونسية المتتالية لعقود في تعريف هويتها الوطنية على انها عربية ومسلمة. الأمر الذي همّش الأقليات الدينية واقصى السكان الأصليين لتونس من الأمازيغ، من خلال عملية طويلة من طمس الهوية. كما ينطبق ذلك التهميش أيضا على المواطنين السود ، الذين طالما واجهوا تمييزاً عنصرياً. فحتى وقت قريب كاد ينعدم وجودهم في الحياة العامة للبلاد.

- على الرغم من تلك التطورات المشجعة إلا انه لا تزال كثير من المجتمعات الدينية تكافح ضد ارث سنوات من التمييز. رغم أن الدستور التونسي يضمن حق الحرية الدينية إلا أن الأقليات الوحيدة المعترف بها في الواقع هي المجتمعات المسيحية واليهودية . أما المجموعات الأخرى غير المعترف بها مثل البهائيون فيواجهون قيود كبيرة على حرية العبادة. كما لاتزال التشريعات السابقة للثورة المتعلقة بالردة تستخدم لمعاقبة التونسيين الذين اختاروا اعتناق المسيحية او الالحاد.

- طالما كانت إنجازات تونس منذ الثورة مدفوعة بالاعتراف المتزايد بالأقليات والنساء ومجموعات أخرى، وكذلك الاستعداد لتوفير مساحة لهذه الأصوات المهمشة للتعبير عن مطالبها بحرية. مع ذلك لايزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحقيق المساواة للجميع واستكمال انتقال الدولة الملحوظ إلى ديمقراطية شاملة وحيوية. ولا يشمل ذلك فقط إلغاء التشريعات التمييزية لما قبل 2011 وتنفيذ التزامات تونس بالقانون الدولي ، بل يشمل أيضا المشاركة والتعليم الذي يتم على كافة مستويات المجتمع التونسي بما في ذلك الشرطة والقضاء والقيادات الدينية وعامة الشعب.

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 3

ملخص تنفيذي

في جانفي/ يناير 2011 وبعد 23 عاما في ظل الحكم الاستبدادي للرئيس زين العابدين بن علي، انضمت جموع الشعب التونسي في انتفاضة شعبية وضعت أخيراً نهاية لنظام بن علي. تعد ما يسمى بثورة الياسمين غ والمعروفة أيضا ب «ثورة الكرامة» او «ثورة وسائل التواصل الاجتماعي» غ من قبل العديد بمثابة الفصل الأول من الربيع العربي والملهم للانتفاضات الشعبية التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

بدأت المظاهرات في تونس بعد ان قام البائع المتجول محمد بوعزيزي بمبادرة يائسة ورمزية وذلك بإحراق نفسه امام مقر ولاية سيدي بوزيد، والتي تعد واحدة من أكثر ولايات تونس بؤسا من الناحية الاقتصادية، اعتراضا على مضايقات الشرطة له. في ذات اليوم امتلأت شوارع سيدي بوزيد بالمواطنين الغاضبين و امتدت المظاهرات في وقت قصير حتى وصلت العاصمة تونس مُجبرة بن علي على الفرار إلى السعودية في 14 جانفي / يناير 2011.

مع ذلك ، تمتد جذور انتفاضة 2011 إلى تاريخا أطول من الظلم والتمييز، حيث سبقتها عدد من المظاهرات التي أظهرت الاستياء الشعبي ضد الحكومة. شمل ذلك شهور من الاضطرابات في قفصة عام 2008 بسببالبطالة والفساد والتي أحبطت بطريقة وحشية من قبل السلطات، حيث قُتلَ ثلاثة من المتظاهرين وجُرحَ آخرون وحُكمَ على العديد بالسجن لمدة طويلة .[1] وقامت مظاهرات مشابهة في بن قردان في أوت/ أغسطس عام 2008 والتي قوبلت أيضا بالعنف من قبل الشرطة .[2]

تعتبر الإحباطات الاجتماعية الشديدة المتجذرة في عدم المساواة الاقتصادية العميقة وانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان من قبل الدولة، من أحدى الدوافع الرئيسية للثورة التونسية. وفقا للأرقام الحكومية فإن معدل البطالة وصل إلى 18.9 بالمائة، مع نسبة تزيد عن ذلك في ولايات معينة (الجنوب، الوسط الغربي والشمال الغربي). وكانت المستويات أعلى بصورة خاصة بين خريجي الجامعات حيث وصل معدل البطالة إلى 48 بالمائة في بعض المدن.[3] وعلى الرغم من ان المناخ العام لحقوق الإنسان تطور بشكل ملحوظ، إلا ان تحديات البلد الاقتصادية لازالت باقية: فبالفعل فإن المظاهرات التي حدثت في البلاد عام 2016 والتي بدأت في القصرين تشهد باستمرارية الصعوبات التي يواجها الكثير من التونسيين في الحصول على عمل ملائم.

إن قلة الفرص في أطراف تونس، بشكل خاص، لطالما دفع بالعديد من سكان الريف إلى الهجرة إلى المراكز المدن للبحث عن عمل .[4] بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، فأن هذه المناطق معروفة بوجود عدد كبير من الأقليات والسكان الأصليين– ولكن حتى الآن لا يتم شمل وجهة نظر هذه المجتمعات عامةً عند وضع الاستراتيجيات الإقليمية. وبشكل عام أيضاً، لا تزال العديد من أقليات تونس العرقية والدينية تكافح من اجل الاعتراف العلني بها. حيث يرجع ذلك إلى عدم وجود بينات رسمية مفصلة عن الأقليات العرقية والدينية وخصوصاً توزعهم على المناطق المختلفة من جهة، و بسبب عملية التعريب الموسعة التي ازدادت بعد استقلال تونس عام 1956 من جهة اخرى. إن هذه العوامل لم تحجب فقط مدى التنوع في البلد ، والذي يحاول الكثيرون اليوم الاحتفاء به وإحيائه، بل انها أيضا قوضت حقوق هذه المجتمعات في التمتع بالمواطنة الكاملة.

واليوم فلايزال إرث ثورة الياسمين، بعد ثماني سنوات تقريبا من الإطاحة ببن علي، غير مؤكد . فمن جهة، لاتزال معاناة تونس الاقتصادية مستمرة، الأمر الذي انعكس على الانخفاض الأخير في قيمة الدينار التونسي واستمرار ارتفاع معدلات البطالة. ومن جهة أخرى، وفيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، وعلى الرغم من ان لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، فقد حققت تونس تقدم ملحوظ منذ عام 2011. تقدم تونس من نواح عديدة نموذجاً مفعم بالأمل لتعزيز الإصلاح الديمقراطي وحقوق الإنسان، ليس فقط لجيرانها في المنطقة، بل لبلدان أخرى أيضا حول العالم.

هذا التقرير، الهوية والمواطنة في تونس: وضع الأقليات بعد ثورة ٢٠١١، يوثق إنجازات تونس حتى اليوم، وكذلك الفجوات الكبيرة في الحقوق التي يواجهها العديد من التونسيين، بما في

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 4

ذلك الأقليات والسكان الأصليين. يفحص هذا التقرير الى أي مدى كانت ثورة الياسمين وما تلاها من تحول ديموقراطي في البلاد شاملة وفعالة للأقليات في تونس، وذلك بالاعتماد على مقابلات أجريت في أوت / أغسطس وأكتوبر عام 2018 مع ممثلي المجتمع وناشطين، بالإضافة إلى عمل ميداني سابق ومراجعة مكثفة للأدبيات والتشريعات والتغطية الإعلامية المتاحة.

من الواضح أن إصلاح التشريع التقييدي التونسي،، والذي تم تقديمه في عهد الرئيس بورقيبة (1956–1987)، قد بدأ بالفعل في تحدي ومحاصرة التحاملات الاجتماعية الراسخة في المجتمع، والواضحة في الإعلام التقليدي وكذلك الإنترنت. ولكن في ضوء غياب خطاب رسمي حول الأقليات والتنوع، وتمركز النظام العام والنظام التعليمي حول التعريف الضيق للهوية على انها عربية ومسلمة، لا تزال الأقليات والشعوب الأصلية تُعامل في بعض النواحي معاملة مواطنين من الدرجة الثانية مقارنة مع بقية التونسيين.

في 9 أكتوبر 2018، بينما كان هذا التقرير في مرحلة الكتابة، أقرّ البرلمان التونسي قانوناً لتجريم التمييز العنصري. أصبح هذا الإنجاز الهام ممكناً بفضل جهود المجتمع المدني المزدهر في تونس والذي وضع تونس مرة أخرى في مكانة مميزة كدولة رائدة في المنطقة. مع ذلك، لابد من إبقاء الجهود المستمرة لتقوية المشاركة الفعالة للأقليات التونسية في الحياة المدنية وكذلك في مكافحة أشكال التمييز العلنية والكامنة. إن تأمين المواطنة الكاملة لجميع التونسيين والاحتفاء بتنوع البلاد تعد عناصر أساسية للاستقرار والتماسك الاجتماعي في المستقبل: هذا لن يتطلب فقط جهودا حكومية، بل يجب اشراك المدارس والإعلام والقضاء والهيئات التنفيذية والمجتمع المدني علي نطاق واسع بما في ذلك مجتمعات الأغلبية في تونس.

«علينا ان نستثمر في التعليم، تعليم الاختلاف والتاريخ، لأنه لطالما كان هناك تنوع» امرأة يهودية، جربة، أوت / أغسطس 2018.

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 5

المقدمة

الديمقراطية، حقوق الإنسان، وإرث ثورة الياسمين

منذ اندلاع ثورة الياسمين عام 2010 / 2011 والإطاحة بنظام بن علي بعد أكثر من عقدين من القمع السياسي، حققت تونس تقدم ملحوظ في تحولها إلى ديمقراطية فعالة. بحلول عام 2015، وبعد خمس سنوات فقط من الانتفاضة الشعبية، كانت تونس قد أقرت بالفعل دستوراً جديداً وعقدت انتخابات برلمانية نزيهة. تم تكوين حكومة ائتلافية في نفس العام كنتيجة للمفاوضات بين حزب نداء تونس العلماني وحركة النهضة الإسلامية: وقد أسقطت الأخيرة صيغتها الإسلامية بعد ذلك في ماي / مايو 2016 وأعادت تقديم نفسها كحزب المسلمين الديمقراطيين.

تم طرح العديد من الأسباب لتوضيح السبب في أن تونس كانت أكثر حالات «الربيع العربي» نجاحا، ان لم تكن الوحيدة. البعض رجح «الاستثنائية» التي كانت تتمتع بها تونس بالفعل فيما يتعلق بحقوق النساء والتعليم الحديث والاعتدال الديني فضلا عن سكانها المتجانسين وغياب التوترات الطائفية.[5] تشمل العوامل الأخرى الدور الهام للحركات الشبابية العفوية ووسائل التواصل الاجتماعي.[6] ويعود الفضل إلى الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) في لعب دوراً رئيسياً في سياسة البلاد، من حيث توجيه حركة استقلال البلاد أولا، ودعم المجتمع المدني أثناء وبعد الثورة.[7] كما تم الاعتراف بمساهمات لاعبين آخرين مهمين مثل القانونيين والجيش في لحظات هامة.[8]

على الرغم من ذلك، عانت تونس في عهد بن علي من العديد من القضايا التي ابتليت بها بلدان أخرى في المنطقة عشية الربيع العربي من حيث قمع الحريات المدنية والسياسية، والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان، والاعتقال التعسفي، والسجن بدون محاكمة، والتعذيب، ومضايقة المعارضين السياسيين وفساد الدولة.

وقد تم معالجة بعض هذه القضايا بشكل إيجابي. على سبيل المثال، أصبحت حرية التعبير والتجمع الآن شبه مطلقة: وينعكس ذلك من خلال انتشار منظمات المجتمع المدني،[9] فضلاً عن دستور 2014 الجديد الذي يستند الى القانون المدني ويضمن الحقوق الأساسية لجميع المواطنين.

مع ذلك، وعلى الرغم من الاعتراف بتونس كدولة علمانية، إلا ان الشريعة لاتزال تؤثر على قوانين وممارسات معينة، كما هو موضح بمزيد من التفاصيل ادناه، مع آثار خاصة على كل من النساء والأقليات.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من سلسلة الإصلاحات التي من شأنها تعزيز الحقوق الفردية، مثل تعديل قانون الإجراءات الجنائية الذي قُدّم عام 2016 ليعطى المحتجزين الحق في الاستعانة بمحامٍ خلال فترة الاعتقال قبل إصدار الأحكام، مما يقلل خطر التعذيب والاعترافات القسرية،[10] إلا ان السلطات تواصل اعتقال وإدانة وحبس التونسيين وغير التونسيين من الرجال والنساء استناداً على ممارسات ونصوص قانونية غير دستورية عفا عليها الزمن.[11] ويتضح هذا الأمر من خلال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي لاتزال تواجهها المجموعات ذوو الميول الجنسية المختلفة على الرغم من وجود ضمانات الحرية الفردية والحصانة في المادتين 23 و24 من الدستور الجديد، ومن ضمن هذه الإنتهاكات الفحوص الشرجية القصرية.[12]

ويعود ذلك جزئياً إلى استمرار وجود المادة 230 من قانون العقوبات، والتي تجُرّم المثلية الجنسية بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات: كما هو الحال في مجالات أخرى، تتناقض التطورات التشريعية في بعض الأحيان مع التشريعات الأقدم والتي لم تُعَدَّل بعد.

وجهة نظر الأقليات حول تونس ما بعد الثورة

بينما تُعتبَر تونس بلد متجانس نسبياً مقارنة بدول أخرى في المنطقة،[13] بشعب معظمه من العرب كعرقية ويعتنق الإسلام السني كدين،[14] فهذه الصورة –التي يتم ترويجها باستمرار من قبل الحكومة التونسية منذ الاستقلال–[15] تحجب التنوع الكبير

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 6

والتاريخي للبلد. في الواقع، يُعَد المجتمع اليهودي الآخذ في التضاؤل الآن واحدا من أقدم المجتمعات في العالم، في حين يعد الأمازيغ من السكان الأصليين في المنطقة منذ آلاف السنين، قبل وصول الإسلام لشمال أفريقيا في القرن السابع بفترة طويلة: نسبة كبيرة من السكان التونسيين لديهم أصول أمازيغية. ومع ذلك، فإن قرون من سياسات التعريب الطامسة للهوية غير العربية، ومحدودية البيانات الملموسة عن الأقليات والسكان الأصليين في تونس والعقبات التي قد تعاني منها المجتمعات نفسها من حيث تحديد الهوية والتعبير عن الذات، كل ذلك قد ساهم في تهميشهم. إن سياسات تونس في مرحلة ما بعد الاستعمار، بدءاً بحكم بورقيبة الاستبدادي منذ الاستقلال عام (1956) حتى عام 1987، ثم نظام بن علي من بعده حتى الإطاحة به عام 2011، أدت إلى تهميش دور تلك الجماعات التي تقع خارج إطار الهوية العربية السنية الضيق الذي تم ترويجه من قبل الدولة. وفي الوقت ذاته، بينما كان يتركز الجزء الأكبر من استثمارات الدولة ومشاريع البنية التحتية في عاصمة البلاد والمناطق الساحلية، لم تشهد مناطق أخرى غ لا سيما مناطق جنوب وغرب تونس غ تطوراً يُذكَر وتعاني بعض أعلى معدلات الفقر.[16]

يعيش 70 بالمائة من هؤلاء الذين يعيشون في فقر مدقع في مناطق شمال غرب ووسط غرب وجنوب غرب البلاد، على الرغم من أنهم يشكلون 30 بالمائة فقط من اجمالي عدد السكان.[17] يسكن كثير من الأفراد الذين ينتمون إلى مجتمعات الأقليات العرقية والسكان الأصليين، مثل الأمازيغ والتونسيين السود في جنوب البلاد الفقير، حيث تعززهذه التفاوتات الجغرافية من تهميشهم. بينما توجد أقليات دينية في كل أنحاء تونس، يعيش نسبة كبيرة من السكان اليهود والإباضية في جزيرة جربة. بينما يؤثر السياق العام للأزمة الاقتصادية والبطالة على جميع السكان، فإن لهذه الأزمة آثار خاصة على هؤلاء الذين يسكنون في الأطراف والذين وجدوا أنفسهم مجبرين على الهجرة إلى المدن الأكبر بحثاً عن العمل، الأمر الذي ممكن ان يؤدي إلى اندثار تقاليدهم ومعتقداتهم.

في هذا السياق، فأن ظهور مساحة تعبير أكثر حيوية وشمولاً الحيوية والشاملة بشكل كبير لكل المجموعات بعد الثورة– كما أكَّدت شهادات المجيبين في هذا التقرير، تتيح فرصة فريدة لمعالجة اقصاء مجتمعات الأقليات والسكان الأصليين. وعلى الرغم من استمرار هذه العملية، إلا انه لاتزال هناك فجوات. ففيما يتعلق بالأقليات الدينية، بينما استفادت بعض المجموعات، مثل المجتمع اليهودي، من مستوى معين من الاعتراف حتى قبل الثورة، فإنه لاتزال هناك معتقدات آخرى مثل البهائية لم يتم الاعتراف بها بعد على الرغم من الضمانات القانونية العامة للحرية الدينية والقائمة بالفعل. شهد بالفعل افراد مجتمعات الأقليات العرقية والسكان الأصليين فوائد اكثر إلى حد كبير حتى الآن من حيث المشاركة الأكبر في الحياة العامة منذ عام 2011: على سبيل المثال، من خلال انشاء جمعيات أمازيغية او تمرير قانون مناهض للتمييز العنصري في أكتوبر 2018.

بالنسبة لكل هذه المجتمعات، في حين تم تحقيق خطوات كبيرة في السنوات الأخيرة، يستمر النضال من أجل الاعتراف الكامل. يقدم هذا التقرير نظرة عامة عن التحديات الرئيسية التي تواجه الأقليات في تونس اليوم.

« كل ما يهمني هو ان يشمل نظام التعليم ان تونس هي دولة تعددية، ان نتحدث عن المسيحيين والأمازيغ وغيرهم – لإظهار تونس الحقيقية. ان نقول أن هناك يهود في توزر [مدينة في جنوب تونس] ، ولا ننكر ذلك. توجد ثقافة كاملة. عندما يقول وزير او شخص ما في وسائل الإعلام أن تونس مسلمة بنسبة 100بالمائة، فهذا خطاب يعبر عن عدم الاكتراث والازدراء.»
امرأة يهودية، جربة، أوت / أغسطس 2018.

هيكلية التقرير

تعطي هذه المقدمة نظرة موجزة عن التطورات الأخيرة في تونس بعد الثورة، لا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات بشكل خاص. كما تسلط الضوء على بعض نتائج البحث الميداني.

يحلل القسم الأول بإيجاز نظام التشريع القانوني الوطني ويشرح بالتفصيل بعض الأحكام القضائية ذات الصلة بقضايا الأقليات، بالإضافة إلى التزامات تونس الدولية في مجال حقوق الإنسان وقانون الدعوى الدولي.

يركز القسم التالي على الأقليات الدينية، ولا سيما اليهود والمسيحيين والإباضية والبهائيين. كما يقدم دراسة حالة عن أوضاع الأقليات في جربة، كمثال على التعايش الناجح، في حين يسلط الضوء على بعض التحديات الرئيسية. للأسف لم يتم تضمين مجموعات أخرى اصغر، مثل المسلمين الشيعة والصوفية، لعدم وجود المساحة وعدم الحصول على المعلومات الكافية. تم تخصيص قسم صغير عن الإلحاد.

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 7

القسم التالي يركز على الأقليات العرقية والسكان الأصليون، ولا سيما التونسيين الأمازيغ والسود، تم تقديم دراسة حالة حول المهاجرين السود لتسليط الضوء على القضايا الشائعة المتعلقة بالعنصرية ومسائل متقاطعة أخرى.

يتضمن القسم النهائي في نهاية التقرير استنتاجات حول النتائج وبعض التوصيات.

منهجية التقرير

يستند هذا التقرير إلى مراجعة مكتبية مكثفة للمصادر الأولية والثانوية، والمخطوطات، والمعاهدات الدولية، والتشريعات الوطنية والأحكام القضائية، وموارد الإنترنت، والعمل التوثيقي للمنظمات غير الحكومية، ويمكن الوصول إليها باللغات الإنكليزية والفرنسية والعربية. كما أجريت مقابلات ميدانية مع أربعة ممثلين عن الأقليات الدينية، وأربعة ممثلين عن الأقليات العرقية وباحث إثنوغرافي في أوت / أغسطس وسبتمبر 2018.

كما أعتمد هذا التقرير على ملاحظات مباشرة، حيث عاشت المؤلفة في تونس بين عامي 2014 و2017.

كان الهدف من المقابلات هو التركيز على وضع الأقليات في تونس ما بعد الثورة، وفقًا للإطار المنصوص عليه في دستور 2014، وتحليل الطرق التي تؤثر بها الهوية العربية الإسلامية الرسمية للدولة على الأقليات التونسية والتعددية الثقافية. بينما سُئِل المشاركون سلسلة من الأسئلة المحددة، وفرت لهم المؤلفة أيضا الوقت للتعبير عن أنفسهم بشأن قضايا تهمهم. في أكتوبر 2018، تمت مقابلة أربعة أخرين من ممثلي الأقليات للمتابعة على قضايا محددة.

بشكل عام ، شعر المشاركين بالراحة في التعبير عن أنفسهم حول هذه القضايا ولم يكن لديهم مخاوف أمنية. وكثيرا ما أجريت المقابلات في أماكن عامة، مثل المقاهي المحلية. فضّل بعض المشاركين البقاء مجهولي الهوية لتجنب تعقيدات قد تواجههم من قبل مجتمعهم الخاص أو المجتمع العام.

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 8

الخلفية القانونية: أطر حقوق الأقليات وحقوق السكان الأصليين في تونس

يقدم هذا القسم نظرة موجزة عن القانون الوطني التونسي والقانون الدولي من حيث صلته بحقوق الأقليات وحقوق السكان الأصليين، مع التركيز بشكل أساسي على التطورات في السنوات العشر الماضية. يحدد هذا الجزء عددًا من الاتجاهات الراسخة في تونس، بداية بوصف الأطر القانونية المحلية في تونس ومن ثم الانتقال إلى التزاماتها الدولية. هذه الاتجاهات تتضمن، فيما يتعلق بالتمييز العنصري، معاملة الأمازيغ كمجموعة مطموسة ثقافياً وعدم الاعتراف بجماعات عرقية أخرى مثل التونسيين السود. أما فيما يتعلق بالدين ايضا، وعلى الرغم من ضمانات الحكومة التونسية للمساواة والحرية الدينية، إلا انها لا تزال مترددة في الاعتراف بديانات أخرى، غير الديانات «الإبراهيمية» (المسيحية واليهودية) والمعترف بها في الإسلام، مثل الديانة البهائية.

ومع ذلك، وكما يوضح النص أدناه بمزيد من التفاصيل، كانت هناك بعض المؤشرات الهامة على التقدم منذ عام 2011، لا سيما في مجال المساواة العرقية، حيث يبدو أن الحكومة أصبحت أكثر انخراطًا في المراجعات الدولية مع اتخاذ خطوات لتعزيز حماية الأقليات من خلال الإصلاحات القانونية – أبرزها قانون القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في أكتوبر 2018 الذي يجرّم خطاب الكراهية والتحريض على الكراهية وغيرها من الأفعال.

التشريع المحلي وأحكام القضاء

ان التشريع الوطني الأكثر صلة فيما يتعلق، بشكل مباشر او غير مباشر، بالأقليات هو قانون العقوبات التونسي،[18] دستور 2014، قانون الأحوال الشخصية لعام 1956 وبعض التوجيهات الإدارية ومراسيم القوانين. بالإضافة إلى النصوص القانونية نفسها ، سيبحث هذا القسم بإيجاز تطبيقها عند النظر في بعض الحالات الأخيرة. ومن الجدير بالإشارة إلى أنه لا توجد قاعدة بيانات عامة للوصول إلى أحكام القضاء الوطنية وأنه لابد من مساعدة محامي تونسي من أجل الوصول إلى الملفات ذات الصلة في المحاكمات والمحاكم. ولذلك فإن المعلومات في هذا القسم تستند على المعلومات المتوفرة في المجال العام.

تُعتَبر تونس عموما دولة علمانية. حيث أن أول نص حديث يضمن العلمانية كان عهد الآمان Pacte de la Paix الذي قدمه الباي محمد عام 1857 والذي يضمن الحريات المدنية والدينية لجميع الأفراد.[19] بعد سنوات قليلة فقط، عام 1861، ضمن الدستور الحماية والمساواة لجميع المواطنين بغض النظر عن دينهم.[20]

كما أن الدستور الجمهوري الأول الصادر عام 1959 ضمن «الممارسة الحرة للمعتقدات الدينية بشرط ألا يخل ذلك بالنظام العام».[21] في عام 1957 وعند إلغاء المحاكم القرآنية والحاخامية، تم أيضًا توحيد النظام القضائي التونسي: الوثائق الرسمية، مثل شهادات الميلاد والزواج والوفاة لا تحتوي على معلومات عن دين المواطن (كما هو الحال في دول أخرى في المنطقة، مثل مصر).[22]

في حين كان هناك في فترة قبل الاستقلال ثلاثة أنواع من المحاكم في تونس – الشرعية (للأغلبية السنية)، والفرنسية (للمسيحيين غير التونسيين) والحاخامية (للسكان اليهود) – مرر بورقيبة بعد الاستقلال بعض التغييرات المؤسساتية والتشريعية من أجل توحيد النظام القضائي. ومنذ ذلك الحين، تم تطبيق قانون مدني واحد على جميع المواطنين، على الرغم من وجود بعض آثار الشريعة الإسلامية في فروع القانون المتعلقة بقضايا الزواج والميراث، كما هو موضح أدناه.

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 9

تم اصدار النص النهائي للدستور في عام 2014 بعد ثورة 2011 وانتخابات الجمعية التأسيسية. يعتبر هذا النص، وهو حصيلة مفاوضات طويلة بين جهات محافظة وليبرالية، نص تقدمي للغاية ويكرس جميع الحريات والحقوق الأساسية. ومع ذلك، فإن التوتر الكامن بين الدين والعلمانية يمكن ملاحظته من خلال حقيقة وصف تونس بأنها «دولة مدنية قائمة على المواطنة، وإرادة الشعب، وسيادة القانون» (المادة 2)، كما يذكر النص أيضًا أن تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة؛ دينها الإسلام، لغتها العربية، ونظامها جمهوري «(المادة 1). في حين أنه لا يوجد بند يرفع من شأن الدين إلى مصدر الشرعية للسلطة السياسية، إلا أن هناك توترًا في الافتراض الأساسي بأن تونس بلد مسلم: وهذا يؤدي إلى فرض التعاليم الإسلامية في نواحي معينة من الحياة المدنية من قبل الشرطة و السلطة القضائية، وخلق مشاكل خاصة لسكان البلاد من الأقليات.

إن أحد نقاط الخلاف بالنسبة للمسلمين هو الحق في التخلي عن الدين أو تغييره (الردة في الإسلام). فان المادة 6 من دستور 2014 واضحة للغاية بشأن هذه القضية: « الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، ضامنة لحيادية المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي.» تلتزم الدولة بنشر قيم الاعتدال والتسامح وبحماية المقدّسات ومنع النيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية والعنف وبالتصدي لها. غير أن هذا الدور يُهدد من قبل القوى المحافظة داخل المجتمع التونسي، بالاضافة الى بعض الأفراد من عناصر الشرطة والقضاء. في الواقع، لا يشكل تغيير الدين مشكلة ملحوظة إذا أراد مواطن غير مسلم أن يعتنق الإسلام، لكن تُمارس ضغوط قوية لمنع المسلمين من اختيار دين آخر.[23]

عُرفت تونس منذ فترة طويلة بأنها الدولة الأكثر تقدماً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال حقوق النساء.[24] يُعد القانون التونسي للأحوال الشخصية لعام 1956 إنجازاً في هذا الصدد، خاصة فيما يتعلق بقانون الأسرة، حيث ألغى تعدد الزوجات، وألغى كذلك حق الزوج في التنصل من زوجته وسمح للنساء بطلب الطلاق. كما تمكنت النساء أيضا من التصويت منذ عام 1957. وتعرّف المادة 46 من دستور 2014 المساواة على أنها «تساوي الفرص بين النساء والرجال للوصول إلى جميع مستويات المسؤولية وفي جميع الميادين». تسعى الدولة إلى تحقيق تمثيل متساو للنساء والرجال في المجالس المنتخبة. ولقد أثارت وجود كلمة «تكامل» الرجال والنساء والمشار إليها في المادة 28 من مسودة الدستور عام 2012 الى جدل شعبي: وبعد غضب شعبي واسع، أعتبرت الصياغة مثيرة للجدل وتم إستبدالها أخيرا بالمساواة.[25]

ومع ذلك ، لا تزال التفاوتات بين الجنسين قائمة في تونس في العديد من مجالات الحياة. فعلى سبيل المثال، استمرت ممارسة حالات مثل زواج القاصرات والزواج القسري من المغتصبين والتي يُنظَر اليها على انها تحفظ «شرف العائلة». في الواقع، تسمح المادة 227 مكرر من قانون العقوبات للمغتصب بالزواج من ضحيته: ومع ذلك، أدى الغضب الشعبي الواسع، بعد أن أمرت محكمة في ديسمبر 2016 بتزويج فتاة تبلغ من العمر 13 سنة من اخ غير شقيق بعد ان ثبت حملها منه، إلى إلغاء التشريع في نهاية أخيرا في أوت / أغسطس 2017.[26]

في حين أن القانون نفسه صامت فيما يتعلق بالزواج المختلط، فعلى مدى عقود كان هناك توجيه إداري يمنع النساء المسلمات من الزواج من رجال غير مسلمين.[27] وقد خلق ذلك صعوبات ليس فقط للنساء المسلمات الراغبات في الزواج من غير المسلمين (الذين اضطروا إلى تغيير دينهم قبل ان يتم الزواج)، ولكن أيضا للملحدين وأولائك الذين تحولوا من الإسلام إلى ديانات الأخرى. قد تم إلغاء هذا التوجيه رسميا في سبتمبر 2017.[28] ولكن مع ذلك، كان بعض المسؤولين يترددون في إلغاء هذه التوجيهات والأنظمة. فعلى سبيل المثال، أعلن عمدة الكرم، المحامي فتحي العيوني، في مؤتمر صحفي عقد في أوت / أغسطس في عام 2018 قراره بحظر زواج المرأة التونسية من غير المسلم في مقر بلديته. وقال إنه سيسمح فقط بالزواج في حالة ثبوت اعتناق الزوج للإسلام، وذلك «تطبيقًا للمادتين 1 و 6 من الدستور والمادة 5 من قانون الأحوال الشخصية».وفي إعلان آخر، ذكر العمدة الذي تم تنصيبه حديثًا أن البلدية لن تقبل تسجيل المواليد إلا باستخدام الأسماء الأولى من أصل عربي، «ذات أصل عربي مسلم كما ينص الدستور أيضا.»[29]

كما لا يزال الموقع الإلكتروني لبلدية تونس بنسخته العربية والفرنسية يتطلب أوراقًا تثبت اعتناق الزوج الأجنبي للإسلام قبل إضفاء الصبغة الرسمية على الزواج: لم يتم تحديث الموقع بعد حتى كتابة هذا التقرير.[30]

يتم تسجيل جميع الزيجات في البلدية كزواج مدني. وفي الواقع يعود القرار للزوجين إذا ما أرادوا احتفالا دينيا ام لا. ومع ذلك، من الناحية العملية، واجهت مجموعات مثل البهائيين والمتحولين إلى المسيحية صعوبات في تسجيل زيجاتهم في بعض البلديات. وفقا لأحد المشاركين البهائيين، فإنهم يميلون

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 10

إلى الذهاب إلى بلديات معينة معروفة لديهمبأنها تسمح بتسجيلهم.

أما بالنسبة للزواج والأطفال، يتم الاستشهاد بالدين ايضا من خلال تفسير الفصل التاسع من قانون الأحوال الشخصية. فأستناداً الى ذلك الفصل بالإضافة الى التوجيه الاداري المذكور أعلاه، إذا تزوج رجل تونسي من امرأة غير تونسية (بغض النظر عما إذا كانت مسلمة أم لا)، يتم تلقائيا الاعتراف بأطفاله كتونسيين، كما يمكن للغير تونسية التقدم بطلب الحصول على الجنسية التونسية بسهولة (وفقا للمادة 13 من قانون الجنسية التونسية، فهي اكتسبت الجنسية التونسية منذ لحظة الاحتفال بالزواج).[31] ومع ذلك، إذا تزوجت امرأة تونسية من رجل غير تونسي، فإن عملية الحصول على الجنسية التونسية تكون أكثر تعقيدا ولن يتم الاعتراف بالأطفال من قبل الدولة التونسية إذا لم يتم الاعتراف بالزواج. وكثيراً ما اعتادت النساء التونسيات الرجوع إلى المحكمة الإدارية للاعتراف بزيجاتهن.

وقد قام بن علي بأجراء تعديل على قانون الأحوال الشخصية في جويلية / يوليو 1993 ليمنح المرأة الحق في تمرير اسم عائلتها وجنسيتها إلى أطفالها كما هو حق لزوجها، حتى لو كانت متزوجة من أجنبي، بشرط أن يعطي والد الأطفال موافقته. في حين تم تعديل القانون مرة أخرى في عام 2010 للسماح للرجال والنساء على حد سواء بالقدرة علي تمرير جنسيتهم إلى أطفالهم، لكن يطبق هذا الحكم فقط على الأطفال المولودين خارج البلاد: يتم الاعتراف بالمولودين في تونس كتونسيين «إذا كان والد الطفل وجده قد ولدوا هناك أيضاً».[32] حتى وبعد إلغاء التوجيه في الوقت الحاضر وتمكن النساء التونسيات من الزواج برجال غير تونسيين في تونس، فإن المشاكل لا تزال قائمة عندما يتعلق الأمر بوضع الإقامة للأزواج غير التونسيين.[33]

كما يسري قانون الشريعة في الأمور المتعلقة بالميراث. يعتبر هذا الفرع من القانون معقد نسبيا لأنه ليس فقط يميز ببساطة بين الأبناء والبنات، ولكنه يشمل أيضا جميع أفراد الأسرة، ويأخذ بالاعتبار درجة القرابة من الشخص المتوفى. بصفة عامة، لا تزال المرأة تتلقى نصف ما يستلمه أشقاؤها من والديهم، ما لم يقرر الوالدان خلاف ذلك، وبغض النظر عن دينهم. بما ان الرجل يُعتبَر المعيل الرئيسي، فإن الميراث يمر عبر جانب الأب أولاً، لذا يجب على الزوجة والأطفال مشاركة ميراثهم مع عائلة المتوفي. في 13أوت / أغسطس 2017، دعا الرئيس محمد السبسي البرلمان إلى إصلاح قانون الميراث التمييزي بالإضافة إلى قوانين أخرى تتعلق بالمساواة بين الجنسين، وأنشأ لجنة مفوضة باقتراح إصلاحات قانونية لتكون التشريعات القائمة متوافقة مع أحكام دستور 2014. سُمِّيَت اللجنة التي تم تفويضها لجنة الحريات الفردية والمساواة (COLIBE) وقدمت تقريرها النهائي في جوان / يونيو 2018.

واقترح التقرير عدة توصيات بما في ذلك المساواة الكاملة بين الأبناء والبنات فيما يتعلق بالميراث، ومشيراً إلى الطبيعة التمييزية للمادة 119 وغيرها من المواد الواردة في الفصل الخامس من الكتاب التاسع من قانون الأحوال الشخصية. كما أوصت اللجنة بالاعتراف المتساوي لأطفال التونسيين والتونسيات ومنحهم حق الجنسية التونسية، بغض النظر عن جنس آبائهم. يجري حاليا دراسة التقرير من قبل البرلمان، ولكنه تم انتقاده على نطاق واسع من قبل القوى المحافظة، ولا سيما بشأن قضايا المساواة في الميراث، وإلغاء تجريم المثلية الجنسية وإلغاء التمييز بين المسلمين وغير المسلمين. وقد تم تنظيم عدد من المظاهرات، بما في ذلك تجمع كبير لآلاف من المتظاهرين خارج البرلمان التونسي في أوت / أغسطس 2018.[34] أقامت منظمات المجتمع المدني مظاهرة مضادة في أوت / أغسطس دعماً لتقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة (COLIBE). من بين عدد من الخيارات المختلفة التي قدمتها اللجنة، بما في ذلك منح المساواة الكاملة بموجب القانون للورثة الذكور والإناث، اختار البرلمان التونسي وقت كتابة هذا التقرير السماح للأفراد بالحق في اتخاذ القرار بشأن كيفية مشاركة ميراثهم بين ورثتهم من الذكور والإناث.

حتى بعد الثورة، يستمر تطبيق بعض التشريعات بطريقة تفرض الالتزام بالدين الإسلامي. على وجه الخصوص، تم تطبيق كل من المادة 226 والمادة 226 مكرر من قانون العقوبات في الآداب العامة على نطاق واسع جدا لإدانة السلوكيات التي ينظر إليها على أنها تتعارض مع المعتقدات الإسلامية. على سبيل المثال، في حين أنه لا يوجد قانون يتطلب من المواطنين التونسيين الصيام خلال شهر رمضان، في جوان / يونيو 2017 أدانت المحكمة الابتدائية في بنزرت ما لا يقل عن خمسة أشخاص بتهمة» التجاهر بالفحش»: حيث تمت ادانة شخص للتدخين وأربعة أشخاص لتناول الطعام في الأماكن العامة خلال النهار في شهر رمضان.[35]

وتعتبر حماية المقدسات والتحريض على الكراهية من الموضوعات التي يتم فيها تطبيق القانون بشكل غير متساو،

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 11

فعلى الرغم من وجود حوادث لخطاب الكراهية ضد الأقليات إلا أن القوانين الخاصة بذلك تتطبق بشكل عام فقط لحماية الدين الأسلامي. ويمكن لهذه العقوبات ان تكون كبيرة، فقد حُكم علي شابان تونسيان، غازي باجي وجابر مجري في عام 2012 بالسجن سبع سنوات ونصف بعد قيامهم بنشر رسوم كاريكاتورية للرسول محمد على الفايسبوك. تمت إدانتهم بموجب المادة 121 (3) من قانون العقوبات، لنشر مواد «مخلة بالنظام العام أو الأخلاق العامة». وقد أدين باجي غيابياً ، بعد أن فر إلى أوروبا ، في حين أُطلق سراح مجري في عام 2014 بعد سنتين من الخدمة.[36]

على الرغم من بعض التقدم التشريعي، فإن التشريعات التونسية لما قبل 2011 ما زالت تؤثر على المناخ العام لحقوق الإنسان اليوم. هناك أيضاً انعكاسات لذلك على السكان الأصليين للبلاد وهم الأمازيغ، الذين ما زالوا يعانون من حقبة التعريب خلال زمن بورقيبة. بشكل خاص، المرسوم بقانون رقم 59–53 لعام 1959، الذي ما زال صالحًا، والذي يحظر استخدام «الأسماء التي ليس لها جذور عربية، إلا إذا كان لها استخدام قديم في المغرب العربي».[37] يميّز ذلك بوضوح ضد جميع العرقيات غير العربية وخصوصًا المجتمع الأمازيغي، حيث انهم ملزمين بالتسجيل باستخدام أسماء عربية. وقد كان ثمة عدة حالات في السنوات الأخيرة لأشخاص يرغبون في تسجيل أطفالهم بأسماء أمازيغية وتم منعهم بسبب هذا المرسوم القديم.

تؤكد مقدمة دستور عام 2014 على «الهوية العربية الإسلامية» للبلاد، ولكنها لا تذكر المجتمع الأمازيغي الذي، إلى جانب كونه متميزًا عرقياً عن الأغلبية العربية، فإنه كان من السكان الأصليين للبلاد منذ آلاف السنين. ومع ذلك، لا ينص الدستور ولا القوانين المهمة الأخرى مثل قانون العقوبات على ضمانات محددة لحقوق السكان الأصليين أو الحقوق الأمازيغية على وجه التحديد. على الرغم من إعتبار دستور 2014 دستور تقدمي على العديد من الأصعدة، لكنه تعرض لانتقادات بسبب إهمال وجود المجتمع الأمازيغي في نصه.[38]

أما بالنسبة للسكان غير العرب في تونس، فإن المشكلة في تونس لم تكن فقط وجود تشريع تمييزي وإنما أيضاً غياب تدابير لمنع ومقاضاة التمييز العنصري عند وقوعه. فحتى وقت قريب لم يكن هناك اعتراف قانوني بجريمة الكراهية العنصرية أو الخطاب الذي يحرض على الكراهية في تونس، مما يعكس إحجاماً أوسع في المجتمع التونسي ضد العنصرية. وعلى الرغم من تأكيد دستور عام 2014 على المساواة بين جميع المواطنين وحقهم في العيش دون تمييز،[39] فحتى أكتوبر 2018، لم يكن هناك تشريع محدد يجرم التمييز العنصري، وبالتالي لم تكن هناك وسيلة قضائية رسمية يمكن لضحايا العنصرية الاستعانة بها.

لكن تحقق خلال العام الماضي تقدم كبير في هذا المجال. فقد أُقر مشروع قانون مناهضة التمييز العنصري في 17 جانفي / يناير 2018 من قبل مجلس الوزراء وانتقل إلى الجمعية العامة. في 23 أكتوبر 2018 ،تمت الموافقة على القانون رقم 50 من قبل البرلمان. وينص القانون على عقوبات تصل إلى ثلاث سنوات من السجن والغرامات عند القيام بأفعال التمييز العنصري (تبعاً لخطورة الفعل) ويشمل القانون أيضاً حماية المهاجرين من مثل هذه الأفعال. وإلى جانب توفير الحماية القانونية، ينص القانون على إنشاء سياسات وممارسات عامة لدعم نمو بيئة إيجابية لحقوق الإنسان، فضلاً عن إنشاء لجنة وطنية لمكافحة التمييز العنصري تحت إشراف وزير حقوق الإنسان كما يشير القانون إلى التزامات تونس الدولية.

التزامات حقوق الإنسان الدولية وأحكام القانون الدولي

صادقت تونس عموما على غالبية الاتفاقيات الدولية بمجرد صدورها ، باستثناء عدد قليل منها.[40] كما صوتت تونس لصالح كل من إعلان 1992 المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية أو العرقية والدينية واللغوية وإعلان عام 2007 حول حقوق الشعوب الأصلية. وأخيراً، فإن تونس من إحدى الدول الموقعة على اتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (2005)، حيث يتم الاعتراف بأهمية حماية أشكال التعبير الثقافي الخاصة بالأقليات والشعوب الأصلية (المادتان 2 و7).

ومع ذلك، من الناحية العملية كان احترام تونس لمعايير حقوق الإنسان الدولية حتى عام 2011 ضعيفاً بشكل عام. في حين أن المادة 20 من الدستور الجديد تمنح المعاهدات الدولية التي صادقت عليها الحكومة «منزلة متفوقة على تلك التي تتمتع بها القوانين واقل من تلك التي يتمتع بها الدستور»،[41] فإنه يبقى أن نرى كيف سيتم التوفيق بين الدستور والتشريعات السابقة مثل قانون العقوبات الذي لا يتماشى مع الاتفاقيات الدولية. يركز هذا القسم فقط على الأدوات الخاصة بحقوق الأقليات على مدى السنوات العشر الماضية.

فيما يتعلق بالمادة 27 من المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 12

المدنية والسياسية (ICCPR) الخاصة بالأقليات العرقية والدينية واللغوية وحقهم في التمتع بثقافتهم ودينهم ولغتهم، أكدت تونس في تقريرها الأخير لعام 2007 أن «البربر [الأمازيغ]، والذين يمثلون السكان الأصليين، لا يشكلون أقلية ذات طابع خاص، وذلك لكونهم مواطنين مندمجين كليا وبشكل كامل في النسيج الاجتماعي.[42] وردت لجنة حقوق الإنسان (HRC)، التابعة لهيئة الأمم المتحدة والمسؤولة عن الإشراف على تنفيذ المعاهدة، أن مجتمع الأمازيغ كان يطالب بحماية وتعزيز ثقافتهم ولغتهم.[43] رفضت تونس ذلك زاعمه انه «لم تكن هناك أي محاولة للتأكيد على حقوق متعلقة بفئة معينة. وانه على عكس بلدان أخرى، لا يوجد ما يسمى بالأقلية العرقية في تونس.»[44] كما لم يتم ابداء أي ملاحظة بشأن هذه النقطة في الملاحظات الختامية للجنة حقوق الإنسان لعام 2008.[45]

فيما يتعلق بلجنة القضاء على التمييز العنصري، فإن آخر تقرير قدمته تونس يعود إلى عام 2007. وصرحت الدولة في مقدمته بأنه: على الرغم من أن اللجنة ذكرت بوضوح أنها» لا تقبل أي تأكيد من جانب الدولة الطرف على عدم وجود تمييز عنصري في الدولة الطرف، كما انها توصي تونس بتجنب مثل هذه التعميمات في التقارير المستقبلية» (/ CERD / C / 62 / CO/ 10، الفقرة 9)، إلا انه يجب التأكيد من جديد على أن ظاهرة التمييز العنصري غير موجودة في تونس. فيعتبر البلد بمثابة بوتقة لمختلف الشعوب والحضارات، بحيث لم يعد معظم التونسيين على وعي بمنشأهم العرقي والاثني، ولا يشعرون بالحاجة إلى النظر في الأمر».[46] أوصت اللجنة بأن تقوم الحكومة «بإجراء دراسات من أجل تقييم وتقدير وقوع التمييز العنصري القائم فعلا من قبل أفراد أو مجموعات أو منظمات».[47] كما دعت اللجنة الحكومة التونسية إلى «مراعاة الطريقة التي يدرك ويعرف بها الأمازيغ أنفسهم»، بهدف تعزيز حماية لغتهم وثقافتهم وهويتهم،[48] بالإضافة إلى زيادة التركيز على وضع حقوق الإنسان فيما يتعلق بسكان البلد من المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى.[49] في هذه الحالة أيضا، لم يكن هناك رداً رسمياً من قبل الحكومة التونسية او تقرير متابعة من قبل لجنة القضاء على التمييز العنصري (CERD).

كل هذا يؤكد إحجام الحكومة التونسية لمدة طويلة عن الاعتراف بوجود العنصرية. في حين أنه من المستحيل التكهن بموقف تونس في التقارير المقبلة، فإن عدداً من التطورات الإيجابية فيما يتعلق بالقانون الوطني حول التمييز العنصري والاعتراف بوجود العنصرية في تونس من قبل وزارة حقوق الإنسان يشير إلى أن موقف الدولة يتطور إيجابياً نحو تركيز أقوى على الشمولية. في حين أن تقرير الدولة القادم المقدم للجنة حقوق الإنسان (HRC)، المقرر صدوره في عام 2018، لم يتم نشره بعد في وقت كتابة هذا التقرير، ولكن يمكن بوضوح رصد التحول الجزئي في السياسة الرسمية في عمليتي المراجعة الأخيرتين: لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR) والمراجعة الدورية الشاملة (UPR).

في مراجعة لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR)، التي جرت في عام 2016، لم يتضمن تقرير الدولة الأوّلي ولا قائمة القضايا التابعة للجنة أي ذكر للشعب الأمازيغي. ومع ذلك، قدم الكونغرس العالمي الأمازيغي، وهي منظمة أُم دولية غير حكومية تمثل الأمازيغ، تقرير ظل يسلط الضوء على قضايا طمس الهوية والتهميش الثقافي،[50] وقد أخذت اللجنة بعض هذه القضايا بعين الاعتبار.

وفي الواقع، دعت اللجنة في بعض الملاحظات الختامية الحكومة التونسية إلى الاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغية وتوفير التعليم في هذه المجالات، وكذلك السماح باستخدام الأسماء الأمازيغية وجمع البيانات المفصلة لتحديد الوضع الفعلي للمجتمع الأمازيغي. كما حثت اللجنة الدولة التونسية إلى توفير إطار قانوني ضد التمييز على أساس المادة 2.2 من المعاهدة، الخاصة بالتمييز العنصري. كما لاحظت اللجنة أن التفاوت الاقتصادي بين المناطق الساحلية والداخلية في مجالات الفقر والبطالة كان له أيضاً أبعاد عرقية قوية، من حيث الآثار الغير المتناسبة على مجموعات معينة.[51] بينما لم تقدم الدولة حتى الآن أي رد أو تقرير متابعة بشأن تنفيذ الملاحظات الختامية، مما يجعل من الصعب تحديد مدى تحوّل موقف الحكومة من الناحية العملية، لكنه قد كان من المشجع أن ينظم الكونغرس العالمي الأمازيغي اجتماعه الدولي السنوي في تونس للمرة الثانية في أكتوبر 2018.

كما أشارت العمليات التي تمت حول الاستعراض الدوري الشامل الأخير، والتي جرت في ماي / مايو 2017، إلى بعض التحسينات. فقد أقرت الدولة التونسية في تقريرها، إلى جانب الاشارة إلى إنشاء لجنة وطنية لمكافحة التمييز العنصري،[52] ثلاث توصيات ذات صلة: التعجيل بعملية اعتماد إطار تشريعي وتنظيمي ذي صلة بمكافحة التمييز العنصري (الكونغو)؛ تجريم التمييز العنصري إصدار القوانين التي تحمي حقوق المواطنين السود(سيراليون)؛ واعتماد قانون يحظر التمييز العنصري، بما في ذلك تجريم مثل هذا السلوك (جنوب إفريقيا).[53] ومن المُرجح أن تكون هذه التوصيات قد ساهمت في إقرار القانون التونسي

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 13

الخاص بالتمييز العنصري في أكتوبر 2018. وعلاوة على ذلك، وافقت الدولة أيضًا على توصية لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمازيغ (بيرو).[54]

كما ذكرت تونس في تقريرها المقدم في عام 2006 إلى لجنة حقوق الإنسان (HRC) أن الأقليات الدينية الوحيدة الموجودة في تونس هي الأقليات اليهودية والمسيحية، حيث تضم الأخيرة «بشكل رئيسي من نساء غربيات في تونس حصلن على الجنسية التونسية بعد الزواج من رجل تونسي»،[55] وان الأقليتان تتمتعان بجميع الحقوق المنصوص عليها في المادة. تماشياً مع ما تقدمت به للجنة حقوق الإنسان في ديسمبر 2006، ذكرت الحكومة أن هناك 5000 من غير المسلمين في تونس، من بينهم 3000 يهودي والباقي من المسيحيين.[56]

لم يكن هناك أي ذكر لحقوق الأقليات الدينية خلال الاستعراض الدوري الشامل الأخير. ومع ذلك، من الجدير بالملاحظة أن المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، الدكتور أحمد شهيد، زار تونس في الفترة من 9 إلى 19 أفريل / أبريل 2018. وفي بيان عن النتائج الأولية التي توصل إليها، والذي تم تسليمه في 19 أفريل / أبريل 2018 ، لاحظ أن الدستور يتطلب أن يكون رئيس الدولة مسلماً وأن الدولة مطالبة بأن تكون «راعية للدين» وأن تتعهد بـ «حماية المقدسات». وخلص إلى أن «هذا يمكن أن يكون مصدرا للعديد من المشاكل ،إذا تم تفسير هذا الحكم على أنه التزام على الدولة بحماية الدين في حد ذاته وليس حماية الأفراد».[57] كما شدد على أهمية التوفيق بين بعض القوانين القائمة ودستور عام 2014، مثل استخدام قوانين النظام العام لملاحقة التناول العلني للطعام أثناء الصيام في شهر رمضان، ودعم قوانين الميراث غير المواتية للمرأة، ومعاقبة الخطابات المنتقدة للدين وتجريم العلاقات الجنسية المثلية. ومن بين القضايا الأخرى، سلط المقرر الخاص الضوء على حوادث المضايقة أو الإكراه الموجهة ضد المتحولين من الإسلام، وكذلك التهديدات والاعتداءات على الملحدين والقيود غير المباشرة على بعض المجموعات، مثل البهائيين، الذين لا يزالون محرومين من التسجيل أنفسهم كجمعية وطنية. وسوف يتم تقديم تقرير نهائي في مارس 2019.

وقد أعلنت الحكومة التونسية في عام 2018 المزيد من الإصلاحات لقانون العقوبات. وسيكون من المثير للاهتمام معرفة ما إذا كان التشريع المذكور، المستخدم حالياً لتقييد حرية الدين والمعتقد بين بعض المجتمعات، سيتم حذفه أو تعديله تماشياً مع دستور 2014.

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 14

الأقليات الدينية في تونس

لا تُعتبَر تونس بصورة عامة دولة ذات أعداد كبيرة من الأقليات، ويظهر ذلك من خلال عدم الاهتمام بهذا البلد في الأبحاث المنشورة عن الأقليات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[58] على الرغم من صحة إعتبار ديموغرافية تونس، مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة، أقل تنوعاً، فإن هذا لا يبرر الافتقار العام للمعلومات حول هذه المجموعات. وبالفعل، فإن هذا الخطاب يمثل يهدد بمحو وجود المجتمعات التي سكنت المنطقة لآلاف السنين، ويعزز وضعها الثانوي.

فيما يتعلق بالدين، بينما تشير مصادر كثيرة إلى أن ما بين 98 و 99 في المائة من التونسيين هم من المسلمين السنة،[59] ففي ضل غياب بيانات مفصلة وعدم الاعتراف بالأديان الأخرى غير الإسلام السني والمسيحية واليهودية ما يساهم في صعوبة تأكيد تلك الأحصاءات. بالإضافة إلى المسيحيين واليهود، هناك أيضاً مجتمعات صغيرة من البهائيين، والمسلمين غير السنة مثل الإباضية والشيعة والصوفية، بالإضافة إلى عدد غير معروف من الملحدين. في حين أن النصوص الشرعية تشير بكل بساطة إلى «الإسلام» دون تحديد أي مذهب (على سبيل المثال، المادة 1 من الدستور)، فإن هذا يشير بشكل ضمني ومحدد إلى الإسلام السني، وبشكل خاص إلى المذهب المالكي. ويبقى الإسلام الشيعي منبوذاً إلى حد كبير، ولهذا السبب، لا تتوافر سوى معلومات قليلة عن المجتمع بما في ذلك التقديرات السكانية.

وتتعقد الصورة أكثر بسبب تردد بعض المجموعات الدينية في أن يتم تصنيفها كأقليات خوفًا من أن يضر ذلك بمطالبتها بالمواطنة المتساوية. الأمر المتجذر في نظام «الذمة» التاريخي، الذي أُدخلَ للمرة الأولى في أعقاب دخول الإسلام تونس في القرن السابع، وذلك لتوفير إجراءات لحماية أهل الكتاب (اليهود والمسيحيين). إن وضعية الذمي، على الرغم من انها تضمن استمرارية وجود المسيحية واليهودية في المجتمعات المسلمة، إلا انها أقامت مكانة منفصلة وأدنى لهذه المجتمعات. حيث كانت المجتمعات الذمية، على الرغم إعفائها من بعض المسؤوليات المطبقة على المسلمين، مطالبة بدفع ضريبة خاصة (تعرف باسم الجزية)، ولم تكن في الغالب تحظى بحقوق سياسية متساوية.[60] وثمة سبب آخر لمقاومة البعض لمفهوم الأقلية وهو الإرث الاستعماري. حيث كانت الأقليات في بعض الحالات تتمتع بامتيازات ممنوحة من قبل السلطات الاستعمارية وأدى ذلك الوضع في بعض الأحيان إلى تعزيز الشعور بعدم الثقة بين غالبية السكان.[61] وهذا يفسر خوف البعض من أن وجود إطار لحماية الأقليات قد يعيد في الواقع تقديم نظام مواطنة موازِية وغير متساوية.

التونسيون اليهود

كان هناك حوالي 20 ألف يهودي في نهاية القرن التاسع عشر، من بينهم ما يقدر بنحو 18000 لديهم أصول في تونس تعود إلى العصر الروماني، مع مجموعة أصغر (1000–2000) تتألف من الوافدين الجدد من إسبانيا وإيطاليا. قد يكون هؤلاء الذين يعيشون في جزيرة جربة، في جنوب تونس، قد وصلوا في وقت مبكر يعود إلي عام 586 قبل الميلاد، وفقا للتناقلات الشفهية اليهودية، وذلك بعد تدمير المعبد في أورشليم (القدس) من قبل البابليين.[62]

في عام 1857، أدخل الباي محمد إصلاحات لمنح المساواة المدنية والدينية لجميع الافراد مدفوعًا أيضا بالمصالح الاقتصادية الأوروبية.[63] عاش اليهود، قبل الاحتلال الفرنسي في عام 1881، في مرتبة أهل الذمة لقرون. وقد وفر ذلك لهم مستوى من الحماية لم يجدوه في أوروبا، فضلاً عن حقوق اخرى لم يتمتعوا بها في المغرب والجزائر،[64] ولكن صاحبت هذه الحقوق بعض التعاملات الدونية تجاه اليهود.[65]

خلال فترة الحماية الفرنسية، بدءا من عام 1910، أصبح اليهود مواطنين فرنسيين متجنسين، رغم أنهم فقدوا هذا الوضع التفضيلي في عام 1940 بعد احتلال ألمانيا النازية لشمال فرنسا، وتأسيس نظام فيشي في الجنوب.

في الواقع ، تأثرت الأقلية اليهودية في تونس بسلسلة من القوانين التمييزية التي أصدرتها فرنسا الفيشية، مثل حظر ممارسة اليهود لبعض المهن. وكان لابد من تقديم هذا التشريع

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 15

للباي للتوقيع عليه، مما سمح لحاكم مثل منصف الباي بإبطاء التنفيذ. ومع ذلك، فإن هذا لم يمنع إنتشار المشاعر المعادية للسامية وتعرض اليهود للهجوم في بعض الأحيان.[66] وقد سُجلت أسوأ فترة خلال عامي 1942–1943، عندما وقعت تونس تحت الاحتلال الإيطالي الألماني حيث حُكم على السكان اليهود بالعمل القسري.[67]

وصل عدد اليهود إلى ذروته بحوالي 100.000.68 بحلول أواخر الأربعينات،[68] لكن شهدت هذه الفترة أيضًا بداية انخفاض سريع في عدد السكان اليهود حيث قرر العديد من اليهود التونسيين الهجرة، على ثلاث موجات رئيسية: بعد إنشاء إسرائيل عام 1948، بعد الاستقلال عام 1956 وفي أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967.

تحسن وضع اليهود بعد الحرب وفي السنوات التي سبقت الاستقلال. فعندما تم منح الحكم الذاتي لتونس في عام 1954،عُيِّن القومي اليهودي ألبرت بيسيس وزيراً للتخطيط العمراني والإسكان وتلاه اليهودي أندريه باروش عند الاستقلال في عام 1956. ومع ذلك، وبحسب اثنين من المشاركين في التقرير، اعتبر العديد من اليهود التونسيين هذه التعيينات كخطوة استراتيجية إتخذتها الحكومة للظهور بشكل يحترم الأقليات وللتمكن من الوصول إلى مقبرة يهودية قديمة في وسط تونس، حيث ظل كلا الوزيرين في السلطة لبضعة أشهر فقط.

بعد الاستقلال، استخدم بورقيبة الإسلام كوسيلة لتعزيز الهوية الوطنية التونسية.[69] وبينما كان بورقيبة على وعي بالأقلية اليهودية وبتمييزها عن الصهيونية التي ندد بها بشدة،[70] فإن سيطرة الدولة على الدين امتدت إلى الأقليات أيضًا، بما في ذلك المجتمع اليهودي. وبما أن غالبية اليهود التونسيين كانوا من المتحدثين بالفرنسية، خشي الكثيرون من أن تؤدي عملية التعريب هذه إلى تقويض هويتهم.[71] في العقود التالية، انخفض عدد اليهود التونسيين بثبات، حيث وصل العدد إلى كسور من قيمته السابقة.

في الوقت الحاضر ، يوجد ما بين 1500 و 2000 يهودي فقط متبقٍ في تونس،[72] يعيش ثلثهم في العاصمة والبقية تعيش في جربة. وبينما يتمتع المجتمع اليهودي بمجموعة من وسائل الحماية ولا يواجه بوجه عام اضطهادا مباشرا بسبب معتقداته، ولكنه توجد أشكال أخرى من التمييز الخفي وغير المباشر. على الرغم من أن القانون يمنع التمييز على أساس الدين في تعيين الموظفين العموميين، فإن العديد من اليهود التونسيين في الواقع غير ممثلين في مجالات عمل معينة. حدد المشاركون في هذا التقرير مجموعة من العوامل تقع خلف ذلك التمييز، منه عدم الثقة بالنفس على المستوى الفردي، ومقاومة الأفراد الآخرين في مجتمعهم، واستمرارية التحيز من جانب بعض المسؤولين (بالإضافة إلى العدد الأكبر من السكان) ضدهم. ونتيجة لذلك، يعتقد الكثيرون أنه لا يمكنهم من الناحية العملية المشاركة في الجيش أو تولي مناصب رسمية رفيعة أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن التونسيين الذين يعينون بمناصب معينة، مثل القاضي أو المحامي، يجب أن يقسموا على القرآن كجزء من مراسيم تعيينهم. وبالتالي يجب على العدد القليل من اليهود التونسيين وغيرهم من غير المسلمين الذين تمكنوا من التغلب على العقبات الكبيرة ودرسوا القانون أن يؤدوا هذا اليمين إذا أرادوا مواصلة العمل في هذه المهنة.

وفقاً للدستور الحالي ، لا يُسمح لرئيس الجمهورية أن يكون يهودي أو غير مسلم: وفقًا للمادة 74، «يحق لكل ناخب ذكر وأنثى يحمل الجنسية التونسية منذ ولادته ، ودينه هو الإسلام الترشح لمنصب رئيس الجمهورية.» في الوقت الذي كان يجري فيه صياغة الدستور الجديد، خلال الفترة 2012–2013، لم يكن أي من أعضاء الجمعية الدستورية المنخرطين في هذه العملية من اليهود: وقد قدم أحد اعضاد المجتمع اليهودي نفسه للترشح ولكن لم يتم انتخابه. وفي الآونة الأخيرة، شارك مرشح يهودي في الانتخابات البلدية في ماي / مايو 2018 في المنستير مع حزب النهضة الإسلامي. وفي نوفمبر 2018 ، عيّن رئيس الوزراء يوسف شهاد رجل الأعمال اليهودي رينيه طرابلسي وزيراً للسياحة غ وهي لحظة هامة لليهود التونسيين، حيث تم تعيين اثنين فقط من أعضاء المجتمع في مناصب وزارية منذ الاستقلال.[73]

> «يتساءل الناس لماذا لا يدافع اليهود عن أنفسهم. لكن لماذا يُفتَرض أن يدافع اليهود عن أنفسهم؟ هم تونسيون ، والأمر متروك لتونس للدفاع عنهم.»
> مشارك يهودي، أوت / أغسطس 2018

لقد كانت هناك أحداث عدوانية تجاه المجتمع اليهودي، بما في ذلك هجوم عام 2002 خارج كنيس يهودي في جربة والذي خلف العديد من القتلى، (يوجد في الأسفل المزيد من التفاصيل). صدرت دعوة لقتل اليهود التونسيين من قبل زعيم سلفي عام 2012، مما أثار ردة فعل أحد المتحدثين من الممثلين للجالية اليهودية التونسية، روجر بيسموث، والذي قدم شكوى أمام المدعي العام في محكمة تونس الابتدائية. وفي أوت / أغسطس

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 16

2018، نشأ جدل في وسائل الإعلام المحلية وعلى الإنترنت بسبب إيلان راكا، وهو رجل يهودي كان في السجن منذ جويلية / يوليو 2018، والذي حُرِم من الطعام الكوشر بعد ضغوط على القائمين على السجن من قبل بعض الجماعات المحافظة التي اتهمت راكا بأنه جاسوسا لإسرائيل، وإتهام القائمين على السجن بمعاملته معاملة تفضيلية. وفي وقت لاحق، تعرض صديق لإيلان للضرب في تونس من قبل مجموعة من الأشخاص الذين زعموا أنه أيضاً جاسوسًا إسرائيليًا – وهو اتهام معتاد لليهود التونسيين بسبب الفكرة المنتشرة بأن جميع اليهود مرتبطين إلى حد ما بإسرائيل.

التعايش في جزيرة جربة

عند الوصول إلى جزيرة جربة، يبدو الجو الفريد للمكان واضحًا على الفور: حيث تعايشت أديان مختلفة بسلام لقرون عديدة، بما في ذلك مجتمع يهودي كبير العدد بالإضافة إلى عدد من الأقليات الأخرى مثل المسيحيين والإباضية. ولم يكن إختلاف الدين حاجز في الحياة الإجتماعية والتجارية بين سكان الجزيرة من الذكور. و لكن رغم هذا الاحترام المتبادل، كانت هناك حدود لما يُنظر إليه على أنه مسموح – لا سيما بالنسبة للنساء. تواجه النساء والفتيات اليهوديات والمسلمات ضغوطاً كبيرة من أجل عدم الاختلاط بالرجال من دينًا آخر. ولا يتم أبداً تشجيع التزاوج بين المجتمعين: أولئك الذين يقعون في الحب مع أفراد من ديانة أخرى عادة ما يواجهون معارضة شرسة من عائلاتهم.

وكما هو الحال في مناطق أخرى في تونس، تركت نسبة كبيرة من السكان اليهود جربة عام 1967، وسكن المسلمون منازلهم. أما هؤلاء الباقون فلا يزالوا يسكنون نفس الحي، والمعروف باسم الحارة الكبيرة والصغيرة، حيث يستمرون في اتباع تقاليدهم. تحيط زوار الحارة على الفور أجواء الترحيب، حيث تمتزج روائح الطبخ اليهودية مع الأغاني العربية الكلاسيكية، مثل أغاني المطربة المصرية الشهيرة أم كلثوم.

ولكن مع الأسف تأثر السلم الأهلي في جربة عام 2002 عندما أدى هجوم ضد الكنيس في جربة، والذي أعلن تنظيم القاعدة مسؤوليتهم عنه، إلى مصرع 21 قتيلاً، معظمهم من السائحين الألمان.[74] وقد تم توفير الأمن منذ ذلك الحين من قبل الحكومة. ظلت هناك ودية في العلاقات العامة، على الرغم من وقوع عدد من الحوادث المعادية للسامية. وشمل ذلك، على خلفية الاضطرابات في جميع أنحاء البلاد ، إلقاء قنابل على كنيس ومدرسة يهودية في جانفي / يناير 2018 على الجزيرة.[75] ومع ذلك، بصفة عامة، ظلت العلاقات على الجزيرة، بين المجتمعات المختلفة مترابطة وودية.

يستمر الشعور بالفصل على مستويات الحياة الأخرى مثل التعليم والسياسة . ترك أحد المشاركين التي تمت مقابلتهم ، وهو رجل يهودي، المدرسة عندما كان في الرابعة عشرة من عمره وكان يعمل في سوق جربة منذ ذلك الحين. وهو غير ناشط في المجتمع المدني، ويشير إلى أن اليهود التونسيين لا يميلون إلى إشراك أنفسهم في السياسة. وعندما سئل عن سبب ذلك، وضَّح أن ذلك يعكس موقفًا عميقًا يمكن إرجاعه إلى حقبة بورقيبة. وذكر أيضاً أن حياته اليومية لم تتغير بشكل كبير منذ الثورة، سواء للأفضل أو للأسوأ: وأنه يتمتع بنفس الحقوق ومستوى الأمن كما كان من قبل.

فقد كانت تجربته تقليدية في النظام التعليمي من نواحي عديدة: معظم السكان اليهود في جربة يتسربون من المدرسة في وقت مبكر نسبيا. على الرغم من أن التعليم إلزامي حتى سن 16، إلا أن السلطات التونسية لا تتحقق فيما إذا كان الطلاب قد تركوا المدرسة قبل ذلك. في حالة المجتمع اليهودي في جربة، يعرف الرجال أنهم سيعملون في التجارة، في حين أن معظم النساء سيتزوجن ويعتنين بالمنزل. ولهذا السبب، يُسمح للفتيات عادة بالدراسة لفترة أطول من الأولاد لأنهن لا يحتاجن إلى الذهاب إلى العمل، لذلك عادة ما يظلن في التعليم حتى يتزوجن. تعمل النساء في الغالب في الحرف التقليدية أو الخياطة أو عمل المعجنات، كما يعتبرن مقدمات الرعاية الرئيسيات للأطفال وكذلك المسؤولات عن نقل دينهم. في الماضي، كان يوم السبت يومًا دراسيًا في تونس. ولكن العديد من الأطفال اليهود تعذروا الحضور الى المدرسة حيث كان عليهم احترام عطلة السبت ولكن تغير الأمر في الوقت الحالي، أما بالنسبة للأعياد اليهودية فلا تزال غير معترف بها علنا حتى يومنا هذا، مما

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 17

يعني الغياب غير المبرر في هذه الأيام لأولئك المسجلين في المدارس العامة. ومع ذلك، يذهب معظم الأطفال اليهود إلى المدارس اليهودية في الحارة حيث توجد ثلاث مدارس رئيسية: مدرسة للبنين، واحدة للبنات، وأخرى للفتيات في الصباح والبنين بعد الظهر. مناهجها تختلف عن المنهج العام، وتركز في الغالب على الدراسات الدينية، مع ساعة أو ساعتين في اليوم للموضوعات العامة، مثل الرياضيات، التي ستساعدهم عند توظيفهم.

على الرغم من أن أفراد المجتمع اليهودي لا يُمنعون من الدراسة في المدارس والجامعات العامة، يشعر المشاركون الذين تمت مقابلتهم لغرض هذا التقرير بأنه لم يتم إجراء أي تعديلات على المواضيع والجداول الزمنية والطعام ليصبح متوافق أكثر مع التعاليم اليهودية. كما أنهم يتعرضون لضغوطاً من عائلاتهم ومجتمعهم، لأن الدراسة في المدارس العامة تعني دراسة الدين الإسلامي خلال الفترة الزمنية المخصصة للتربية الدينية. وعلى الرغم من إنشاء معهد عالي للدراسات التكنولوجية في جربة عام 2013، إلا انه يجب على أي شخص يرغب في دراسة موضوع آخر مغادرة الجزيرة، ولا تريد معظم العائلات اليهودية أن يعيش أطفالهم بعيدًا عن المجتمع. فيتعين على غالبية اليهود القلائل الذين يقررون مواصلة دراستهم إما الذهاب إلى العاصمة أو إلى فرنسا.

حتى أولئك الذين يغادرون يحتفظون بعلاقات قوية مع الجزيرة. «سيظل الجربيون جربيين، حتى أولئك الذين يولدون في مكان آخر» ،وفقاً لأحدى السكان اليهود هناك. وتمامًا مثل العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في هذا التقرير، رفضت السيدة مسمى الأقلية وقالت «أنا لست أقلية في بلدي». وتعد هذه السيدة واحدة من القلائل في المجتمع اليهودي، حيث أنهى جميع أفراد أسرتها تقريبا دراستهم. وعلى الرغم من أنها لم تتعرض للهجوم شخصياً لسبب كونها يهودية، إلا أنها عندما ذهبت لزيارة مركز الشرطة لأسباب أخرى، كتب الضابط في ملفها «أصول يهودية» وقد شعرت حينها بالتمييز ضدها لأن ذلك لن يحدث لشخص أخر بأن يُكتب له «أصولا مسلمة» في ملف الشرطة.

كما تشعر أن حياتها لم تتغير بعد الثورة. في جربة، حيث يعرف الناس بعضهم البعض ولا ينخرطون في سلوك عدواني تجاه بعضهم البعض. ومع ذلك، تستمر عناصر التمييز على المستوى الوطني، مثل القيود المفروضة في دستور 2014 على اليهود التونسيين وأعضاء الأقليات الدينية الأخرى في الحصول على أعلى منصب في الدولة. «يبدو أنني ضيف شرف في تونس. لا أستطيع أن أكون الرئيس. لا يجرؤ أحد [من المجتمع اليهودي] حتى على المحاولة، لكن حقيقة ذكر ذلك علنياً يعبر عن عطل واضح». على الرغم من أنه طُلب منها خوض الانتخابات الأخيرة، إلا انها رفضت. «لو أنني قدمت نفسي، لأصبحت سببا في اخفاق القائمة، لأن الناس كانوا سيقولون إن هناك صهيونية على القائمة».

المسيحيون في تونس

لا تتوفر معلومات كثيرة عن سكان تونس من المسيحيين. في عام 1856 كان هناك ما يقرب 12000 مسيحي أوروبي في تونس.[76] وحيث أن معظمهم كانوا أوروبيين، فكانوا مرتبطين في عقول عامة السكان بالاستعمار بشكل أكثر من غيرهم من الأقليات مثل أبناء الديانة اليهودية.[77] وفي الوقت الحالي، تتكون هذه الأقلية الدينية من ثلاثة مجتمعات رئيسية: مسيحيون تونسيون منحدرون من المهاجرين الأوربيين، ومسيحيون أوربيون مقيمون بشكل دائم في تونس؛ ومهاجرون مسيحيون من جنوب الصحراء الكبرى؛ والتونسيون المسلمون سابقاً الذين اعتنقوا المسيحية. تشير تقديرات المنظمات غير الحكومية إلى أن إجمالي المجتمع المسيحي لا يتجاوز 5000، مع غالبية عظمى – ما يقرب من 90 في المائة – من الكاثوليك.[78] في عام 2007، صرحت الحكومة التونسية ، في تقريرها المقدم إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، أنه لا يوجد سوى حوالي 2000 مسيحي في تونس.[79]

كان لتصور العديد إرتباط المسيحيين بالاستعمار آثار هامة على المجتمع المسيحي بعد حصول تونس على الاستقلال عام 1956. في حين بذل بورقيبة جهودًا لضمان تمكين المواطنين اليهود من ممارسة دينهم بحرية، عانى المسيحيون من مجموعة من القيود مثل حظر بناء الكنائس الجديدة ودق الأجراس والتي تضمنتها اتفاقية Modus Vivendi والذي توسطت فيها

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 18

الكنيسة الكاثوليكية في عام 1964 مع الحكومة التونسية.[80]

وبينما تبقى هذه القيود قائمة حتى يومنا هذا، هناك إشارات على أن المجتمع قادر على التمتع بدرجة أكبر من الظهور العلني منذ ثورة 2010 /2011. في 15 أوت / أغسطس 2018، على سبيل المثال، تم الاحتفال بعيد السيدة العذراء Festa della Madonna للمرة الثانية في حلق الوادي، بالقرب من تونس العاصمة، بعد عقود لم يكن ذلك فيها ممكناً. حلق الوادي هي بلدة صغيرة على البحر حيث كان هناك سكان إيطاليين، معظمهم من أصل صقلي، على الرغم من ان عدد قليل فقط من العائلات يسكن هناك اليوم. كانت الشرطة حاضرة عند بوابة الكنيسة ولم يُسمح إلا للناس الذين «بدوا مسيحيين» بالدخول. واتُبعت الطقوس الكاثوليكية في احياء الطقس كما تمت معظم تلاوة القداس بالفرنسية، مع بعض الأجزاء باللغة الإيطالية. وفي ختام خطاب حول التعايش المشترك في تونس، أطلقت مجموعات من جنوب الصحراء الكبرى عدد من الأغاني والرقصات. وانتظر حشد كبير بفارغ الصبر خارج البوابات لرؤية تمثال مادونا يُحمَل ويُمَر به حولها.

وفي جربة أيضا يوجد حي مسيحي كان سابقًا وطناً لعدد كبيرً من التجار المالطيين والإيطاليين الذين غالبًا ما كانوا يسافرون إلى الجزيرة. وفقا للمشاركين بهذا التقرير، كان هناك ما يصل إلى 17000 شخص يعيشون هناك حتى أوائل الثلاثينات، ولكن بقي منهم فقطبضعة آلاف الآن. يوجد بالحي كنيسة قديمة، بناها صيادون مالطيون ثم هُجرت في وقت لاحق، وتُستخدَم الآن كمركز للرياضة من قبل البلدية. قبل بضع سنوات، جاء كاهن إيطالي، الأب ماتيو، ليجلب حياة جديدة لتلك الكنيسة، وفي عيد الميلاد عام 2017، احتفل بالاحتفالية المقدسة من خلال دعوة جميع مجتمعات الجزيرة إلى حفلة موسيقية كبيرة وأغاني روحية والتي شارك فيها المسلمون أيضًا.

تشير بعض منظمات المجتمع المدني، مثل الجمعية التونسية لدعم الأقليات، إلى وجود عدد متزايد من التونسيين المسلمين سابقا والذين تحولوا إلى المسيحية. كما ذكر في القسم الأول من التقريرت، وبينما لا يجرم القانون التونسي تغير الفرد لدينه، ولكن تنتشر المحرمات الاجتماعية على نطاق واسع لدرجة أن هذه المجموعات تفضل بوجه عام أن تظل في الخفاء.[81] يُواجَه العديد منهم بالنبذ بل والعنف من عائلاتهم بسبب وصمة العار المحيطة بترك الإسلام.[82] كما تُمارَس عليهم مضايقات من قبل قوات الأمن والمسؤولين. ففي نوفمبر 2016، تم إيقاف تسعة من الشباب الذين اعتنقوا المسيحية في قفصة من قبل قوات مكافحة الإرهاب وهددوا إذا لم يتخلوا عن دينهم. ادعى عملاء الأمن أنهم لم يستهدفوا هؤلاء الشباب بسبب دينهم ولكن بسبب سلوكهم المشبوه.[83]

دراسة حالة: تحديات الحياة لشخص متحول إلى المسيحية

اعتنق بدر المسيحية قبل 10 سنوات. لقد خسر كل شيء في ذلك اليوم. تمكن مؤخراً فقط من الاتصال بعائلته مرة أخرى بعد أن حاول مراراً وتكراراً أن يوصل لهم حبه. أينما ذهب، يشعر أنه لا يستطيع البقاء طويلاً لأنه غير آمن أبداً. يتحدث بشكل علني عن اعتناقه المسيحية وإيمانه، وبسبب هذا تعرض لهجوم في عدة مناسبات.

في عدد من البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، يعتبر التحول من الإسلام إلى دين آخر ردةً ويمكن أن يؤدي إلى عقوبات شديدة، بما في ذلك الموت، لمن يختار ممارسة دين آخر. في تونس، لا يتضمن دستور 2014 أي حظر على تغيير الدين بل انه يمتد إلى، في المادة 6، حظر الهجوم على المتحولين دينياً. ومع ذلك، لا يزال الوضع كما هو عليه فيما يخص أولئك الذين اختاروا ترك الإسلام، سواءً باعتناق دين آخر أو بالإلحاد، ويمكن أن يواجهوا ضغطًا اجتماعيًا كبيرًا. وهذا هو الحال خاصة إذا ما قاموا بإعلان معتقداتهم للآخرين.[84]

لم يغير بدر ولا الأغلبية من الآخرين الذين اعتنقوا المسيحية أسمائهم. ويرجع ذلك جزئيا إلى كونهم، كتونسيين، لا يريدون أن يكونوا مرتبطين ببلدان أخرى: في الوقت الحالي، كل الكنائس في تونس أجنبية. بالنسبة لبدر، فإن أولوية المسيحيين التونسيين مثله هي إقامة كنيسة تونسية حيث يستطيع الناس الصلاة بلغتهم الأم. يجب على المتحولين إلى المسيحية إما الذهاب إلى كنائس أجنبية أو حضور كنائس خاصة تم إنشاؤها داخل منازلهم. هذه التجمعات ليست آمنة حيث يمكن للشرطة أن تهاجمهم في أي وقت، وعلى الرغم من ذلك، يبدوا أن وجود هذه الكنائس الخاصة في الوقت الحاضر مسموحاً. يُسمَح لمجموعته الآن باستخدام كنيسة فرنسية لمدة ساعتين كل أسبوع، حيث توجد مجموعة

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 19

متنوعة من المدارس والطقوس المختلفة.

وقد أتيحت الفرصة لبدر لكي يطلب اللجوء في بلد آخر، لكنه قرر البقاء لأن «هناك الكثير من الأشياء التي ينبغي القيام بها هنا.» كتونسي فخور، فأنه على الرغم من ذلك يدرك استمرار الحواجز التي يواجهها.

«أنا لست أقلية، أنا مواطن، أصوت وأدفع الضرائب. ومع ذلك ، فأنا لا أمتلك 100٪ من الحقوق نفسها التي يتمتع بها الآخرون. وكثيراً ما يضطر المتحولون إلى المسيحية إلى إخفاء عقيدتهم خوفاً من فقدان وظائفهم. على سبيل المثال، تم الضغط على صديق بدر الذي يعمل في الجيش على الاستقالة بعد أن أعتنق المسيحية. كما تم الطلب بصورة غير مباشرة من بدر بعدم القيام بالخدمة العسكرية، على عكس رغبته، بالرغم من أن الخدمة العسكرية إلزامية عادة لجميع الذكور التونسيين.

ومع ذلك ، يحرص بدر على التأكيد على أن «ليس كل شيء أسود». عندما كان يذهب إلى الشرطة للإبلاغ عن الحوادث كان الأمر صعبا في البداية، لكنه وجد أن الشرطة أكثر تعاوناً الآن. في رأيه، فإن وجود عناصر الأمن أثناء عيد السيدة العذراء Festa della Madonna كان بهدف حماية المجتمع وليس تمييزاً ضده. وبينما كان من المستحيل العثور على الكتاب المقدس باللغة العربية في تونس من قبل، أصبح الأمر الآن سهلًا نسبيًا.

يعمل بدر بشكل وثيق مع مجموعات أخرى من الأقليات، مثل البهائيين. «نحن جميعاً مواطنون، وأنا أعمل من أجل حقوق الإنسان. أنا لا أريد فقط كنيسة لنفسي غ ولكن أريد أن يحظى البهائيون أيضا بمكان عبادة لهم. فنحن اقوى معا».

البهائية

على الرغم من أن عددهم يقدر بالمئات،[85] إلا أن العدد الدقيق للبهائيين في تونس غير معروف: بما أن الدولة لا تعترف بالبهائية كدين، فإن الأرقام الرسمية غير متاحة، كما أن ممثلي المجتمع أنفسهم يترددون في إصدار تقديرات، نظراً إلى حقيقة أن العديد منهم لا يزالوا غير معروفين. كما يؤدي عدم الاعتراف بهم من قبل الدولة إلى غياب مكان تجمع لهم ودرجة أعلي من التمييز مقارنةً باليهود والمسيحيين التونسيين. لهذه الأسباب، يصعب على البهائيين التواصل مع بعضهم البعض، لكن يبدو أن الفيس بوك هو المنبر الأكثر استخداماً. يبلغ عدد المعجبين بصفحة المجتمع البهائي التونسي على الفيسبوك حوالي 16000 «معجب»[86] وبديهي ألا يؤخذ ذلك على أنه طريقة موثوقة لتقييم عدد البهائيين الذين يعيشون في تونس، ولكن يمكن اعتباره تعبيرا عن تزايدً الاهتمام بهذا المجتمع.

يُعتقد أن يكون الدين البهائي قد دخل الى تونس عام 1921 على يد محيي الدين كردي.[87] وليس لدى البهائيين رجال دين، ولكنهم منظمين من خلال جمعيات روحية محلية ووطنية مؤلفة من تسعة مصلين (ذكور وإناث)، وهو عدد مقدس. في الدين البهائي.

ومع ذلك، فقد أبلغ المجتمع البهائي عن حدوث المضايقات والتمييز المستمر. في عام 2008، صدرت فتوى من المفتي التونسي ضد الدين البهائي، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات طويلة الأمد على المجتمع البهائي: على حد قول أحد المشاركين، «ندفع ثمن العواقب حتى اليوم». بما أن دينهم غير معترف به، فإن البهائيين غير قادرين على تسجيل أنفسهم كمنظمة دينية أو مدنية، كما قوبلت جميع جهودهم للتسجيل كمنظمة مجتمع مدني بالرفض حتى الآن. بشكل خاص، يوجد ثلاث حالات معلقة لدى المجتمع البهائي. في عام 2012، حاولت الجمعية البهائية بتونس التسجيل كمؤسسة مدنية تدعو إلى المساواة والوحدة وعدم التمييز وتم رفض طلبهم من قبل الوزير الأول بسبب إدراج كلمة «البهائية» في الاسم. وقد ذهبوا إلى المحكمة الإدارية لاستئناف هذا القرار، ولكن لم يكن الحكم قد أُصدر بعد في وقت كتابة هذا التقرير. ثم قاموا بإجراءات لتقديم نفس القضية أمام المحكمة الابتدائية وتم رفض قضيتهم هناك على أساس أن القرار يقع على عاتق الوزير الأول. في أواخر عام 2017، أرسل المجتمع رسالة إلى رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان ورئيس الحكومة، أدانوا فيها التمييز الذي يواجهه المجتمع البهائي وطالبوا بالاعتراف بدينهم، ولا سيما الجمعية الروحية الوطنية. حتى الآن، لم يتلقوا أي رد. جاء ذلك بعد حادثة في سبتمبر 2017 حيث تم أخذ البهائي البالغ من العمر 20 عاماً من منزله بالقرب من المنستير من قبل الشرطة وتم استجوابه عن دينه لعدة ساعات.[88] أفاد المشاركون أن أعضاء آخرين من المجتمع تعرضوا لمواقف مماثلة.

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 20

ينشط البهائيون التونسيون في المجتمع المدني ويعملون في إطار المواطنة المتساوية، وينظمون عدة فعاليات حول التعايش. يقول أحد المشاركين، «أولويتنا هي المشاركة في الحياة الاجتماعية. نحن لا نهتم كثيرًا بالمسائل القانونية، بل نهتم بكيفية مساعدة البلد على تحسين فهمه».[89] إن مطلبهم الرئيسي هو الحق في التنظيم والعمل بشكل قانوني. لأنهم غير معترف بهم، لا يمكن أن يكون لديهم حساب مصرفي أو القيام بجمع الأموال للمجتمع أو إنشاء مرافق لتعليم أبنائهم وفقاً للدين البهائي. كما قام المجتمع المحلي بتقديم التماس إلى وزير الشؤون المحلية لإنشاء مقبرة بهائية، لكنهم أيضاً لم يتلقوا أي رد بعد.

كما أن عقد الزواج البهائي، المعترف به في العديد من البلدان، غير معترف به في تونس، لكن بإمكانهم تسجيل زواج مدني مثل جميع التونسيين الآخرين. ولأن الكثير منهم يريدون أن يبقوا في الخفاء فآن الكثيرين يتصلون بالبلدية قبل عقد الزواج ليعلمونهم أنهم بهائيون. فترفض بعض البلديات تنفذ الزواج المدني بعد ذلك، مما يفرض عليهم البحث في بلديات أخرى إلى ان يجدوا بلدية مستعدة لتنفذ الزواج. ولقد تمكنوا حتى الآن من تحديد البلديات الأكثر انفتاحًا على المجتمع البهائي. أما فيما يتعلق بالميراث، فإنهم يتبعون القوانين التونسية مثل غيرهم من المواطنين، لكنهم يستطيعون عقد العقود الخاصة إذا كانوا يرغبون في توزيع حصص متساوية على أطفالهم الذكور والإناث، كما يفعل الكثير من المسلمين في تونس.

الإلحاد

إن الوضع في تونس اليوم محفوف بالمخاطر بشكل خاص بالنسبة للملحدين في البلاد، الذين عادة ما يتم اعتبارهم مسلمين ثقافياً ولا توجد أي بيانات متاحة عنهم. في الواقع، يفضل البعض الصمت خوفا من الملاحقة القضائية والوصم. قد لا يعتبر آخرون أنفسهم ملحدين، لكنهم يقررون ببساطة عدم اتباع التفسير الشائع للإسلام، وبالتالي يجذبون الاضطهاد. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك، إدانة غير الصائمين (الفطارة) خلال شهر رمضان في عام 2017 على أساس المادة 226 والمادة 226 مكرر من قانون العقوبات (التجاهر بالفحش). تم الإبلاغ عن حالات إحضار الشباب إلى مراكز الشرطة لأنهم كانوا يشربون أو يأكلون أو يدخنون خلال اليوم في بلديات أريانة وبنزرت وصفاقس وباجة.[90]

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 21

الأقليات العرقية والشعوب الأصلية

تظل العرقية (الإثنية) قضية مثيرة للجدل في تونس. رسميا، تصف المادة 39 من دستور 2014 هوية البلد بأنها «عربية–مسلمة» ولا يوجد ذكر للمجتمع الأمازيغي كسكان أصليين. تبدو الحكومة التونسية في ردها على لجنة القضاء على التمييز العنصري CERD عام 2007 انها تعترف بأصول البلاد الأمازيغية الهامة، ولكن من خلال الاستيعاب والدمج، أصبحت البلاد «مندمجة عرقياً»: «إن العرقية الأصلية في تونس هم البربر. إلا أن سكان تونس استوعبوا مجموعات من أماكن أخرى.[91] كما لا تُمنح الأقلية من ذوي البشرة السوداء في البلد اعترافا في دستور 2014 وحتى وقت قريب كان هناك تردد واسع النطاق في الاعتراف بالقضايا المحددة التي يواجهها هذا المجتمع.

ينتج ذلك عن عملية طويلة من «التعريب» غيَّبت خلالها إلى حد كبير القضايا المتعلقة بالعرقية والأصول. لكن منذ الثورة واجهت هذه الرواية الراسخة تحديًا من قبل النشطاء والجمعيات التونسية الأمازيغية والمواطنون السود، مما جذب انتباهاً أكبر لتنوع تونس غير المعترف به.

الأمازيغ:

أمازيغن (صيغة الجمع من أمازيغي، وتعني «الناس الأحرار») وهم من السكان الأصليين لشمال أفريقيا. كما يُعرفون أيضا بالبربر، وهي تسمية مستمدة من اليونانية تعني «الأجانب ،غير الناطقين باليونانية، الهمجيون»، وعلى الرغم من ذلك، فأن هذا المصطلح . والذي تم استخدامه على نطاق واسع من قبل القوات الغازية والاستعمارية– مرفوض إلى حد كبير من قبل الأمازيغ أنفسهم بسبب دلالاته السلبية.

وتشمل الأراضي الأصلية للأمازيغ، والتي تسمى أيضا تمازغا، المغرب والجزائر وتونس وليبيا والصحراء الغربية وموريتانيا وجزر الكناري وأجزاء من مصر ومالي والنيجر. يعتقد أن الأمازيغ قد سكنوا هذه المنطقة منذ 10 آلاف سنة قبل الميلاد. بعد ذلك تم احتلال أراضيهم من خلال الفتوحات الإسلامية في القرنين السابع والثامن ومن ثم تحول السكان إلى الإسلام.

استقر عشرات الآلاف من العرب في «إفريقية» وتزاوجوا مع السكان المحليين.[92] ولا يرغب معظم الأمازيغ ، لأنهم من السكان الأصليين، في أن يُصنَّفوا كأقلية ويستخدم بعضهم بدلاً من ذلك التعبير الفرنسي minorisé group، أي مجموعة تم «تقليلها».

يعد مجتمع تونس من المتحدثين باللغات الأمازيغية المعروفة أيضا بتمازيغت صغير جداً حاليا، بالمقارنة مع المغرب والجزائر. ومع ذلك، فإن اتخاذ اللغة كمؤشر الانتماء الوحيد له تأثير هام على الأرقام. على سبيل المثال، تم تصنف «االشلحة»، وهي لغة مستخدمة في تونس، لغة مدنة بالإنقراض تحدثها في الوقت الحاضر حوالي 50.000 شخص فقط في ولايات مدنين وقابس وتطاوين وتونس.[93] وقد تعرضت لغات أخرى لتراجع مماثل. ذكرت دراسة أجريت عام 1911 على لغة السند(تمازيرت) في ولاية قفصة، اكدت أن البلدة بأكملها تتحدثها:[94] اليوم، يتعرض هذا التنوع الإقليمي للشلحة الى الإنقراض من الناحية العملية. يوجد بالطبع العديد من أوجه التشابه بين الأمازيغية المستخدمة في تونس واللهجات الموازية لها التي تستخدم في بلدان أخرى في شمال أفريقيا. أفاد المشاركون أن بعضهم يستطيع التواصل مع بعضهم البعض باستخدام الأمازيغية بشكل أسهل من استخدام الأنواع المختلفة من اللهجات العربية المستخدمة في بلدانهم.

ونتيجة لذلك، وبعد قرون من طمس الهوية، يمكن للعديد من التونسيين أن يعرِّفوا أنفسهم على أنهم من الأمازيغ عرقياً وثقافياً، حتى لو كانوا لا يتحدثون اللغة، وبالتالي فإن ذلك يزيد من عدد السكان الذين يعرفون أنفسهم على أنهم أمازيغ. حالياً في السند، على سبيل المثال، لا توجد أرقام رسمية متاحة حول نسبة تمثل أكثر من 20.000 نسمة من السكان أمازيغ. ومع ذلك، إذا تم استخدام أسماء العائلات كوسيلة لتحديد أصولها، فمن المرجح أن الغالبية العظمى من السكان لديهم جذور أمازيغية. معظم هذه العائلات، بعد أن انتقلت إلى السند من قرى جبلية، لم تعد تتحدث الشلحة. ومع ذلك، قد لايزال كلامهم يحمل آثار اللغة، مثل النطق واستخدام بعض الكلمات من الشلحة ضمن اللهجة العربية التونسية المهيمنة.

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 22

كان تحدث بالشلحة محظوراً خلال حقبة بورقيبة. وصف أحد المشاركين حادثة عندما تحدث شخص ما على الهاتف بهذه اللغة، جاء أحد رجال الشرطة بعد ذلك ليخبره بأنه غير مسموح له بذلك. في الوقت الحاضر، بينما لا يتم فرض هذه القيود بشكل صارم، فإن اللغة لا تزال مهددة. فمن إحدى المشكلات هي أن معظم هؤلاء الذين لديهم معرفة بالشلحة يستطيعون فقط التحدث بها: فقط عدد قليل منهم يعرفون كيفية كتابتها، مستخدمين النظام المستخدم في المغرب أو الجزائر. وفقا لاستطلاع مشاركين أثنين من الأمازيغ تمت مقابلتهم في أكتوبر 2018 في تونس، يشكل ذلك تحديات كبيرة أمام دمج تعليم الشلحة في النظام المدرسي. كذلك الأمر حيث يُحظر، بموجب أحكام المرسوم بقانون رقم 59–53 لعام 1959، استخدام الأسماء غير العربية وبالتالي يضطر الأمازيغ عموماً إلى تسجيل إبنائهم باستخدام أسماء عربية. وقد كان هناك عدة حلات في السنوات الأخيرة من الذين يرغبون في تسجيل أطفالهم بأسماء أمازيغية وتم منعهم من ذلك بسبب هذا المرسوم. وبينما يستكشف بعض أعضاء المجتمع الأمازيغي الآن السبل القانونية للمطالبة بهذا الحق، يخشى الناشطون من عدم وجود إرادة سياسية كافية في الوقت الحالي لإلغاء المرسوم.[95]

على الرغم من تحسن الوضع منذ قيام الثورة، لا يزال العديد من الأمازيغ في جنوب تونس يواجهون ضغوطاً كبيرة لإخفاء ليس فقط لغتهم ولكن جوانب أخرى من ثقافتهم، مثل الملابس التقليدية، وذلك لضمان التوظيف والقبول الاجتماعي. في هذا السياق، أصبحت الآن جوانب من تراثهم مهددة، بما في ذلك النمط الأمازيغي التقليدي لتصميم الأبنية. ففي حين أنه يتلاءم بشكل أفضل مع البيئة المحلية ودرجة الحرارة، فإن قيمته غير معترف بها على نطاق واسع ويختار الكثيرون السكن الحديث بدلا منه. يتم فقط الحفاظ على عدد قليل من الوجهات السياحية الشهيرة، مثل حومة السوق في جزيرة جربة.[96]

ولكن على الرغم من كل ذلك، حدثت تطورات مشجعة في السنوات الأخيرة. أبرز جميع المشاركين الأمازيغ كيف انه على الرغم من أن العديد من القضايا لم تحل بعد، إلا ان المساحة المتاحة للناشطين للتعبير عن أنفسهم بحرية في الأماكن العامة أتسعت بشكل كبير. وقال أحد المشاركين «قبل الثورة، لم نكن نتحدث عن الأمازيغية – كان بإمكاننا فقط التحدث عنها فيما بيننا». ونتيجة لذلك، برز عدد من الحركات الأمازيغية في أعقاب الثورة، التي دفعها على وجه الخصوص ناشطون شبان مهتمون بإحياء ثقافتهم الأمازيغية. وتتواجد الحركات الأمازيغية الأقوى في الأماكن التي لا تزال تُستخدَم فيها اللغة، مثل جربة والدويرات. كما يحاول البعض تشجيع إحياء التراث الأمازيغي لأسباب اقتصادية، حيث يعتبره فرصة محتملة لدعم التنمية العامة (للمجتمع من خلال السياحة والحرف اليدوية والملابس) وقد وصل عدد الجمعيات الأمازيغية إلى 13 جمعية في تونس الآن، تم تأسيسهم جميعاً بعد الثورة، وأصبح نشاطها بارزًا على المستوى الدولي، ففي أكتوبر 2018، على سبيل المثال، اقام الكونغرس العالمي الأمازيغي (CMA)اجتماعه الثامن في تونس في الفترة 26–28 أكتوبر 2018، وهي المرة الثانية التي يُقام فيها المؤتمر في تونس (كانت المرة الأولى في جربة عام 2011).

وقد تمت استضافة الحدث من قبل الجمعية التونسية للثقافة الأمازيغية (ATCA) التي أسسها جلول غاك عام 2011. وبحسب ما قاله، لا تتلقى أي جمعية أمازيغية في الوقت الحالي تمويلاً عاماً ويدعي أن أحد الأسباب هو أن الأمازيغ ما يزال ينظر إليهم على أنهم انفصاليون أو أعداء الإسلام. ومع ذلك ، شدد على أنها حركة سلمية ولم تجعل حق تقرير المصير محور نشاطها. ذلك وفقا لشعارهم، «نحن من أجل تونس موحدة ، تعددية وغير قابلة للتجزئة»، ولديهم أربعة أهداف رئيسية: ان يكون كل من اللغة والثقافة الأمازيغية معترف بها، محمية ومُقَدَرة؛ تنفيذ المبادرات الإدارية والقانونية لتعليم اللغات الأمازيغية في المدارس؛ إلغاء المرسوم رقم 85 الذي يمنع استخدام الأسماء الأمازيغية؛ ودعم مبادرات المجتمع المدني المرتبطة بالثقافة الأمازيغية. ومثل جميع النشطاء من الأقليات الأخرى الذين تمت مقابلتهم، كان جلول حريصًا أيضًا على التأكيد على أن المنظمة تعمل بشكل حصري من خلال النشاط السلمي غير العنيف لحقوق الإنسان.

أحد العوائق الكامنة وراء تحقيق إنجاز سياسي في هذه القضايا هو افتقارهم للتمثيل السياسي. لم يكن هناك ممثل عن الأمازيغ في الجمعية التأسيسية وقت صياغة الدستور الجديد، ولقد تم مساندة دعوتهم في ذلك الوقت لإضفاء الطابع المؤسساتي على الحقوق الثقافية الأمازيغية من قبل اثنين فقط من إجمالي 217 نائبًا. ونتيجة لذلك، لا يوجد ذكر للأمازيغ أو لقضاياهم في الدستور. وحتى الآن، فإن الضغط الرئيسي من أجل حقوق أكبر للأمازيغ جاء من المجتمع المدني وليس من صناع السياسة أو المسؤولين.[97] فيما يتعلق بتدريس اللغة الأمازيغية، أطلقت بعض الجمعيات في مطماطة وأماكن أخرى دورات خاصة. إذن تدريس الأمازيغية ليس ممنوعاً، لكن نقص التمويل العام يعني أن إستدامة هكذا عمل يشكل تحدي كبير. يركز النشطاء حاليًا

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 23

مجتمع المسلمين الإباضية

في حين أن غالبية التونسيين هم من المسلمين ،من متبعي المذهب المالكي السني، يمثل الإباضية جزء صغير جداً من سكان البلاد. ولكن كانوا يمثلون غالبية المسلمين في جربة في وقتٍ ما. ولكن بحلول القرن الثامن عشر، أصبحوا أقلية في الجزيرة.[99]

هناك أكثر من 300 مسجد في الجزيرة ومعظمها ذات أصول إباضية. بما في ذلك «جامع اللوطا» [المسجد التحتاني]، وهو المسجد الوحيد في تونس المقام تحت الأرض. ومع مرور الوقت، خضعت تلك الجوامع لسلسلة من التغييرات المعمارية، ولا يزال عدد قليل منهم اليوم يعمل كأماكن عبادة إباضية.

وعلى الرغم من ذلك، يصلي الإباضية والسنة جنباً إلى جنب في نفس المساجد في معظم الأحيان. وعلى الرغم من وجود اختلافات بسيطة في طريقة الصلاة، مثل وضعية أيديهم في بداية الصلاة، لم يتم الإبلاغ عن أي توتر بين أعضاء المذهبين. حتى بداية القرن العشرين، لم يكن هناك زواج مختلط بين المالكية والإباضية. استمر الوضع على ذلك لمدة ثلاثة أو أربعة عقود كما كان يتم تهميش الأزواج المختلطين من قبل مجتمعاتهم المحلية. مع ذلك، في الوقت الحاضر ينظر إلي هذه العلاقات بشكل طبيعي.

معظم الإباضية في جربة هم من الأمازيغ ولازالوا يحافظون على سمات الثقافة الأمازيغية: على سبيل المثال في طريقة احتفالهم بالزواج. يحاول الإباضية على الحفاظ على لغتهم، الشلحة، ونقلها إلى أطفالهم. حتى القرن الخامس عشر كانت هي اللغة الأكثر انتشارًا في الجزيرة، بينما تُستخدَم اليوم فقط في مناطق محدودة من جربة، مثل قلالة وسادويكش. تُستخدم اللغة فقط في المنزل أو بين أفراد المجتمع، حيث لا يفهمها المتحدثون باللغة العربية. ولكن بعد الثورة، وبفضل الإمكانيات الأكبر لكل من التعبير العام وتكوين الجمعيات، تم إنشاء بعض الجمعيات لإحياء اللغة.

على إعادة إحياء الوعي بحقوق الأمازيغ داخل المجتمع من أجل حشدهم.

تنشأ هذه الحركات عادة في إطار الوحدة الوطنية وتعتمد على التراث التونسي. ويشكو البعض من غياب نسبي لمشاركة الإناث، فضلاً عن نقص التنسيق بين الحركات المختلفة. «إذا لم يكن هناك تنسيق، لا يمكننا ممارسة الضغط» ، على حد تعبير أحد المشاركين. «لقد نسى الربيع العربي الأمازيغية».[98]

التونسيون السود

لا توجد أرقام رسمية حول عدد التونسيين السود في البلاد. ومع ذلك، يزعم النشطاء أن حجمهم أكبر بكثير مما هو معترف به رسميًا: وفقًا لجمعية المساواة والتنمية (ADAM) ، على سبيل المثال، يمثل المجتمع ما بين 10 إلى 15 بالمائة من إجمالي السكان.[100]

يرتبط تاريخ مجتمع السود في شمال أفريقيا بتجارة الرقيق.[101] أُلغي الرق في تونس عام 1846، ولكن التونسيين السود ما يزالون يواجهون تمييزًا وتهميشًا هائلين. ينعكس ذلك في الاستخدام اليومي لكلمات مثل (وصيف)) للإشارة إلى شخص ذي بشرة سوداء. يعانون المواطنون السودمن انتشار الفقر والإقصاء في سوق العمل ومحدودية الوصول إلى التعليم العالي، بالإضافة أيضا لكونهم غائبين بشكل كبير عن السياسة والإعلام ومجالات أخرى من الحياة العامة. في حين أنه يوجد نقص في تمثيلهم في المجتمع التونسي، فإن العديد من التونسيين السود يمكن التعرف عليهم بسهولة وبالتالي تعرضهم للإساءة اللفظية وحتى العنف. في جنوب تونس بشكل خاص، فأن الوضع مثير للقلق، حيث يعيش مجتمع السود أحيانًا في مناطق منعزلة، مثل قرية القصبة. كشف تقرير عام 2016 لقناة الجزيرة عن وجود حافلات منفصلة للطلاب السود والبيض في سيدي مخلوف.[102]

يوضح عدد من الحوادث التي سلطت الضوء على إنتشار العنصرية في تونس والتحديات الخاصة التي يواجهها

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 24

التونسيون السود. ففي عام 2013، قيل لسعدية مصباح، رئيسة منظمة المجتمع المدني «منامتي»، من قبل أحد العاملين في محطة بنزين أنه لا «يخدم العبيد». وبسبب غياب تشريع يجرّم خطاب الكراهية في ذلك الوقت، كان عليها أن تشرع في اتخاذ إجراء قانوني بتهمة الاعتداء: حيث تعرض ابنها للهجوم عندما حاول التدخل. في عام 2014، نجيبة الحمروني، الرئيسة السابق لاتحاد الصحفيين، تعرضت للإهانة علانية من قبل الإسلاميين عندما نشروا بعض الرسوم الكاريكاتورية لصورتها مشبهة بقرد. ولأنها لم تستطع رفع دعوى قضائية، استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي لرفع مستوى الوعي بالتمييز العنصري. وفي العام نفسه ، تعرضت امرأة ذات بشرة سوداء للهجوم بحجر في بنزرت على يد جيرانها ، لكن الشرطة أغلقت القضية لعدم كفاية الأدلة، رغم وجود العديد من الشهود.[103]

تم تأكيد هذه الصورة من خلال شهادة المشاركين التونسيين السود الذين أبلغوا عن حوادث مماثلة للتمييز كانوا قد تعرضوا لها. وصف واحد منهم، نشأ في جرجيس، وجود مقابر منفصلة: في الوقت الحاضر، إذا أراد تونسي أسود أن يُدفَن في مقبرة لغير السود، سيسأل الناس لماذا؟ ولديكم مقبرة خاصة بكم. وقد حاول مرة أن بشتري قطعة أرض من عربي تونسي مقابل 40 ألف دينار تونسي. رفض المالك العرض، وأعطى الأرض لشخص أبيض بدلاً من ذلك بسعر أقل بكثير. ووصفت مشاركة أخرى، وهي امرأة تونسية سوداء من الجنوب تعمل الآن في محطة إذاعية، كيف تقربت منها شركة كبيرة كانت ترغب في مقابلتها لعرض عليها منصب عمل، وذلك بعد الاستماع إلى عرضها في الاذاعة. ومع ذلك، عندما جاء المدير لمقابلتها، قال «أنا آسف، لا أعمل مع السود.»

يتم تعزيز هذا الانفصال من خلال استمرار المحرمات حول الزواج المختلط، حيث أفاد المشاركون أن المعارضة نشأت من داخل كلا المجتمعين. ووصف أحد المشاركين من تونس، المولود من أم من أصل عربي ومن أب أسود، الصعوبات العديدة التي واجهها ليس فقط من المجتمع الأوسع ولكن أيضا من أسرة والده، الذين لم يقبلوا الزواج قط. ومع ذلك، أعرب عن تفاؤله بأن الوضع يتحسن الآن مع بدء التونسيين في مواجهة واقع العنصرية في بلدهم. بالنسبة له ، فإن تحقيق المواطنة الكاملة هو الهدف النهائي لأن التونسيين السود ما زالوا غير قادرين على الوصول إلى العديد من مجالات الحياة ، مثل الإعلام والسياسة: في الوقت الحاضر، لا يوجد سوى مراسل تونسي ذو بشرة سوداء على التلفزيون الوطني وممثل برلماني واحد.[104] «أنا لست مواطناً»، ثم ختم ب «جنسيتي هي مشروع مستمر».

ومع ذلك، كان المشاركون التونسيون السود إيجابيين بشكل عام بشأن التقدم في وضعهم منذ عام 2011، لا سيما وأن التونسيين بدأوا في الاعتراف بالعنصرية. وفي هذا الصدد، يمثل إقرار قانون يجرّم التمييز العنصري في 9 أكتوبر 2018 من قبل البرلمان التونسي غ ما جعل تونس أول بلد عربي لديه مثل هذه التشريعات – معلماً رئيسياً. حيث كافحت منظمات المجتمع المدني مثل منامتي لسنوات من أجل إن يصبح ذلك ممكنا.

وحتى ذلك الحين، ساهم غياب التشريعات المناهضة للتمييز في إفلات الأشخاص الذين أهانوا أو اعتدوا على السود. وسلط المشاركون الضوء على اختيارهم بشكل عام لعدم للإبلا غ عن حوادث التمييز عند تعرضهم لها، وذلك جزئيا بسبب عدم وجود تشريع فعال وأيضا بسبب الخوف من إساءة المعاملة من جانب عناصر الشرطة أنفسهم. من المؤمل أن يساعد القانون الجديد في تمكين التونسيين السود من طلب العدالة في المواقف المماثلة في المستقبل، ولكن في نفس الوقت يجب ان يقترن التغيير القانوني بـ «ثورة ثقافية»[105] لتحويل المواقف الاجتماعية تجاههم بشكل أساسي. شدد أحد المشاركين السودفي تونس على الحاجة إلى بناء ثقة المجتمع لأنه «غالبًا ما لا يتمتع الأشخاص السود بالقدر الكافي من الثقة بالذات». ورحب آخر بالقانون، لكنه يعتقد أيضا أنه يفتقد إلى «تعريف الضحية».

قد تواجه بعض شرائح المجتمع التونسي ذو البشرة السوداء التمييز المتعدد.النساء السود مثلا، يعانون من اعتقاد شائع بأن الجماع الجنسي معهم يمكن أن يعالج الحسد.[106] كما توجد أقليات ثقافية داخل مجتمع ذوي البشرة السوداء انفسهم، مثل السطمبالي– مصطلح واسع يستخدم للإشارة إلى مجموعة من التقاليد الموسيقية التونسية ذات صلة قوية بمجتمع السود أو المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى التي تتضمن موسيقى «الترانس» الشافية ومجموعة من الأشكال والطقوس المختلفة.[107] يواجه هذا المجتمع تمييزًا عنصريًا بسبب أصله العرقي، على الرغم من أنه يوجد أتباع للسطمبالي من المجتمع الأبيض؛ وعلى الرغم من أنهم يتبعون تفسيرات مختلفة للإسلام عن المذهب السني المالكي، إلا أنهم ليسوا مستهدفين بشكل خاص بسبب معتقداتهم.

وإلى جانب التونسيين السود، هناك عدد كبير من المهاجرين من بلدان جنوب الصحراء الكبرى الذين يعانون من العنصرية في الوقت الذي يناضلون فيه أيضاً ضد تحديات التوثيق والحواجز اللغوية والاختلافات الثقافية.

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 25

الحياة في تونس كمهاجر من بلدان جنوب الصحراء الكبرى

وفقا لجمعية الطلاب والمتدربين الأفارقة في تونس ((AESAT، كان هناك 12000 طالب من جنوب الصحراء في تونس عام 2013، ولكن غادر ما يقرب من نصفهم في السنوات الأخيرة بسبب الإذلال العلني والاعتداء اللفظي أو الجسدي، بما في ذلك الاغتصاب.[108] وقد سلطت عدة حوادث الضوء على التهديد التي يواجهه الأفارقة من منطقة جنوب الصحراء الكبرى، بما في ذلك طعن ثلاثة طلاب كونغوليين في عام 2016، واعتداء في أوت / أغسطس 2018 على عدد من الإيفواريين، وكان من ضمنهم امرأة حامل.[901]

تتجلى التحديات التي تواجه المهاجرين من بلدان جنوب الصحراء الكبرى في تجارب أحد المشاركين، وهو شاب من ساحل العاج غادر بلده بسبب الصعوبات التي واجهته بسبب ميوله الجنسية. وصل إلى تونس في أكتوبر 2017 ، مملوء بالأمل في حياة جديدة. ويقول: «كنت أعتقد أن تونس كانت أكثر انفتاحاً ، لأنها أقرب إلى أوروبا ، لكنني أواجه بالفعل تمييزًا مزدوجًا».

تم إيقافه من قبل الشرطة عندما كان في سيارة أجرة وتم أخذه إلى سيارة الشرطة عندما أدركوا أن تأشيرته قد انتهت. اعتذر، موضحا أنه جاء للدراسة لكنه اضطر إلى الانتظار لبدء عام دراسي آخر. «كنت محظوظاً لأن الشرطي سمح لي بالرحيل». ففي مثل هذه المواقف، يُلزم العديد من المهاجرين بالعودة إلى بلدانهم. أما نفقات رحلة العودة فتقع على عاتقهم أو على عاتق عائلاتهم، والكثير منهم لا يستطيعون دفعها بالإضافة إلى رسوم العقوبة، لذلك يتم وضعهم في السجن ويبقون هناك.

حتى أولئك الذين لا يتم أخذهم من قبل الشرطة لا يمكنهم مغادرة البلاد إلا إذا دفعوا رسوم العقوبة: «إنه، كما يقول،»كأنه لايزال في السجن. وبما أنه بدون بطاقة إقامة لا يمكنه التقدم للدراسة في الجامعة أو تأمين وظيفة عادية، وبالتالي بات حله الوحيد هو أن يصبح عامل لجنس.

كانت حياته لا تحتمل بالفعل، بعد بضعة أشهر، تعرض للهجوم في الحي الذي كان يسكن فيه في تونس مع أشخاص آخرين من ساحل العاج. «قالوا لنا كلمات عنصرية لم أتمكن من فهمها في ذلك الوقت وألقوا حجارة علينا». عندما ذهب إلى الشرطة، قالوا لهم ببساطة أن يغيروا الحي. لذا قام بالتواصل مع الجمعية التي تدعم المهاجرين، Tunisie Terre D'Asile، لطلب المساعدة وشرعوا في اتخاذ الإجراءات القانونية من أجله. ومع ذلك، لم يشعر بالأمان وقرر تغيير الحي. كانت استراتيجيته هي تجنب الخروج ليلا، والبقاء بعيداً عن الأماكن التي قد تتواجد فيها الشرطة. «أكون دائما في منزلي في الساعة التاسعة أو العاشرة مساءاً «. وفقا له، يواجه أربعة من كل خمسة مهاجرين مشاكل مع الشرطة.

التقى بشخص آخر في تونس كان ضحية الاتجار بالبشر. وقد وصل صديقه الجديد بعد وعدا بالعمل مدفوع الأجر، والذي سرعان ما تحول إلى ستة أشهر من العمل غير المدفوع الأجر. في الواقع، بمجرد وصوله إلى تونس، أخبره صاحب العمل أن عليه تسديد المبلغ الذي دفعه من أجل تسهيل وصوله إلى تونس وذلك من خلال العمل. عندما انتقل إلى بيت أخر مع صديقه الجديد، كان جميع المهاجرين الآخرين في المنزل يبحثون عن عمل. بفضل صديق مهاجر آخر، وجد عملاً بدون عقد في مركز اتصالات في أوائل عام 2018.
ومع ذلك ، بعد أن حصل على أجره بالكامل في الشهر الأول، دفعت له صاحبة العمل نصف الأجر فقط في الشهر الثاني وولم تدفع له في الشهر الثالث على الإطلاق، حيث ادعت أنها كانت تعاني من مشاكل مالية. لكن استمر موظفوها التونسيون في الحصول على رواتب، فحين أن جميع المهاجرين غير النظاميين العاملين في المركز لم يتلقوا رواتبهم. استمر في الضغط عليها للحصول على المال الذي تدين له به. في نهاية الأمر، أخبرتهم انهم لا يستطيعون تقديم شكوى لأنهم ليس لديهم أوراق. وبعد أن أشار إلى أنها قد تواجه مشاكل بسبب توظيفها لمهاجرين دون عقود، أعطته نصف المبلغ الذي يستحقه. للأسف، إن تجربته هذه شائعة بين المهاجرين، الذين يزاول العديد منهم العمل في المطاعم أو كعمال نظافة ثم يفاجئوا برفض أصحاب العمل دفع أجورهم.

انتقل هذا المشارك إلى سوسة في سبتمبر 2018، وعبر بأنه يشعر بالأمان أكثر الآن: تقدم بطلب للدراسة وينتظر أوراق

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 26

التسجيل حتى يتمكن من التقدم للحصول على بطاقة إقامة دراسية. وتطلب البلديات عادة من المهاجر أوراق الجامعة، والإيصال الذي دفعه وجواب التزام وكشف حساب مصرفيا وإثبات من عائلته بأن لديهم ما يكفي من المال ليعيش هناك. وبمجرد أن يتقدم بطلب للحصول على بطاقة الإقامة، فسوف يعطونه بطاقة إقامة مؤقتة، ولكن من أجل الحصول على بطاقة الإقامة، يجب عليه أولًا دفع جميع الرسوم الجزائية المتراكمة عليه.

في نفس الوقت، يتطوع مع العديد من المنظمات في مجال التعليم، ومساعدة الحلات المماثلة من المهاجرين الآخرين على فهم حقوقهم وتوجيههم إلى حيث يمكنهم الوصول إلى الدعم الذي يحتاجون إليه. لكن لم تتحقق بعد الحياة الجديدة التي كان يأمل فيها. «عندما جئت إلى هنا، كان من المفترض أن أجد ملجأ آمن، لكنني واجهت نفس المشاكل. أريد أن أكون في مكان يمكن أن أكون فيه نفسي».

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 27

خاتمة

بشكل عام، حققت تونس تقدما ملحوظا فيما يتعلق بالمناخ العام لحقوق الإنسان منذ ثورة 2011، وهو ما انعكس في إقرار دستور 2014 وسلسلة من الإصلاحات لتعديل قضايا التمييز في التشريعات القائمة، مثل قانون الأحوال المدنية وقانون العقوبات. مع ذلك، يبقى الإحباط مرتفعاً بين قطاعات معينة من المجتمع بسبب استمرار ارتفاع مستويات البطالة واستمرار الوضع الاقتصادي الحرج في تونس، لا سيما بعد عدد من الهجمات العنيفة التي استهدفت قطاع السياحة في البلد.

تبين نتائج هذا التقرير أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به فيما يخص الأقليات والسكان الأصليين، على الرغم من أنه تم البدء في تناول قضايا التنوع بشكل إيجابي: أحد التطورات الرئيسية في هذا الصدد هو تمرير قانون القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في أكتوبر 2018. بشكل عام، أتسعت المساحة المتاحة للمجموعات المختلفة للتعبير عن نفسها بحرية بشكل كبير منذ الثورة، وقد شجع ذلك إصدار مرسوم قانون رقم 88 لعام 2011، بالاضافة الى نمو المجتمع المدني والذي يركز على قضايا التنوع والمواطنة. وظهر، على وجه الخصوص، عدد من الجمعيات التي تنادي بالاعتراف بالهوية الأمازيغية، وكذلك العديد من الجمعيات التي تعمل في مجال حرية الدين والمعتقد والتعايش بين مختلف المجتمعات.

كما أن المقابلات التي أجريت في هذا التقرير تسلط الضوء على حقيقة أن بعض المجتمعات، مثل السكان اليهود في تونس، لم تتأثر بالثورة بشكل خاص، ويرجع ذلك جزئياً إلى مستوى الاعتراف الذي كانوا يتمتعون به من قبل. ولا تزال هناك بعض القضايا المثيرة للقلق دون معالجة مثل الحواجز التي تحول دون المشاركة في بعض القطاعات مثل الجيش. ولكن لا تزال أقليات دينية أخرى، لا سيما البهائيين والمتحولين إلى المسيحية، تواجه مستوى من التمييز و يتعين الاعتراف بها رسمياً. حيث تحتاج تونس إلى أن تتجاوز مفهومها الحالي لحرية العبادة كحق يُمنَح للأديان الإبراهيمية، مثل اليهودية، إلى مفهوم حرية الدين بغض النظر عن العقيدة، بما في ذلك حرية عدم ممارسة دين أو التحول إلى دين آخر.

كما سلطت مجموعات أخرى، لا سيما الأقليات العرقية والشعوب الأصلية، الضوء على التأثير الكبير الذي أحدثته التطورات منذ عام 2011 وذلك على قدرتهم على الدفاع عن ادعاءات لم يكن مقدورهم القيام بها في ظل نظام بن علي. وتشمل هذه القضايا التعامل مع مشكلة العنصرية على المستوى الوطني، وكذلك الاعتراف بالهوية الأمازيغية والتراث الثقافي لهم. كما تمكن مجتمع السود من المشاركة إلى حد ما في عملية التحول الديمقراطي نتيجة للحريات الأكبر التي مُنحت لهم منذ عام 2011.

وكان أحد الأمور المشتركة التي أشار إليها جميع المشاركين هي الحاجة إلى التركيز على مفهوم المواطنة المتساوية للجميع، بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس. وقد تعاملت الحكومة التونسية بشكل إيجابي مع بعض هذه القضايا. لكن يبقى أن نرى كيف سيستجيب البرلمان لدعوات المجتمع المدني لإجراء إصلاح شامل لقانون العقوبات ليكون موافق للدستور والالتزامات الدولية للبلد. من المهم أيضا أن يتعاون جميع أصحاب المصلحة من التونسيين في القضايا المتعلقة بالتعليم والخطاب الإعلامي، ودعم رسالة التسامح والاعتراف بتنوع السكان التونسيين.

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 28

توصيات

الحكومة التونسية:

- جمع البيانات المفصلة، ليس فقط حسب الجنس والعمر، بل أيضا حسب الدين والعرق: وهذا ضروري لتوفير رؤية أكبر واعتراف بمجتمعات الأقليات والشعوب الأصلية في البلد وقضاياهم الخاصة.

- مراجعة التشريعات الوطنية، مثل قانون العقوبات، لكي يكون موافق لدستور 2014 والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل تونس: في هذه العملية، ينبغي وضع اهتمام خاص لحرية الدين أو المعتقد للمجتمعات غير المعترف بها مثل البهائية، وكذلك الحق في عدم ممارسة أي دين أو التحول إلى دين آخر.

- ضمان التنفيذ الكامل للقانون الجديد للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: ينبغي ،بشكل خاص، إنشاء لجنة وطنية لمكافحة التمييز العنصري تحت إشراف وزير حقوق الإنسان لضمان مراقبة حالات التمييز، وكذلك تنفيذ السياسات التي تشجع بشكل استباقي القضاء على العنصرية في المجتمع التونسي والمشاركة الكاملة لمجتمع السود في البلاد.

- اتخاذ خطوات لعكس عمليات الاستيعاب وطمس الهوية والتي حدثت منذ الاستقلال لمجموعات معينة من خلال ترويج الدولة للهوية التونسية العربية الإسلامية الإقصائية: ينبغي، بشكل خاص، منح الأمازيغ دعمًا فعالًا لحماية هويتهم واستخدام لغتهم الأم، كما يجب إلغاء المرسوم الذي يحظر استخدام الأسماء الأمازيغية.

- الاستثمار في نظام تعليمي أكثر شمولاً لتعزيز التسامح واحترام التنوع: يجب أن يشمل ذلك دمج تاريخ الشعب الأمازيغي والأقليات الأخرى مثل الأقليه اليهودية في المناهج الدراسية.

- العمل مع جميع قطاعات المجتمع التونسي، بما في ذلك الشرطة والقضاء والقيادات الدينية وعامة الشعب، لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان: يجب أن يمتد هذا إلى ما يتجاوز الإطار التشريعي للبلد وذلك للتصدي للتمييز على جميع المستويات وقيادة التغيير الاجتماعي.

- شمل جميع المناطق في تنمية البلد، لا سيما المناطق المحرومة /الأقل حظاً في جنوب وغرب تونس: يسكن هذه المناطق في كثير من الأحيان نسبة كبيرة من الأقليات العرقية على وجه الخصوص، وقد يتطلب ذلك تدخلات هادفة ضد التمييز.

المجتمع المدني التونسي

- المشاركة الفعالة مع الآليات الدولية والإقليمية، مثل هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، لدعم تطوير القانون والممارسة الوطنية التونسية: وقد أثبت هذا فعاليته للنهوض ببعض قضايا حقوق الإنسان منذ عام 2011 ويمكن أن يشمل ذلك إمكانية استخدام الآليات الأفريقية، مثل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

- إنشاء أو تعزيز الروابط القائمة بين مختلف قطاعات المجتمع المدني من أجل تعزيز حملات المناصرة الفعالة: يجب أن تبنى على مبادئ مكافحة التمييز واحترام التنوع ، مع الاهتمام الخاص بأشكال التمييز التعددية.

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 29

الهوامش

1 Gall, C., 'Tunisian discontent reflected in protests that have idled mines', *The New York Times,* 23 May 2014

2 International Alert, *Marginalisation, Insecurity and Uncertainty on the Tunisian-Libyan Border, Ben Guerdane and Dhehiba From the Perspective of Their Inhabitants,* 2010, p.17.

3 OECD, *OECD Investment Policy Reviews: Tunisia, Paris, Organisation for Economic Co-operation and Development 2012,* 30.

4 Benner, M., 'The legacy of Sidi Bouzid: Overcoming spatial inequalities in Tunisia', in D. Krížek and J. Záhorík (eds.), *Beyond the Arab Spring in North Africa,* London, Lexington Books, 2012, pp.49-50.

5 Masri, S., *Tunisia: An Arab Anomaly,* 2017, New York, Colombia University Press, pp. xxvi-xxvii.

6 Aleya-Sghayer, 'The Tunisian Revolution: The Revolution of Dignity' in R. Larémont (ed), *Revolution, Revolt, and Reform in North Africa. The Arab Spring and Beyond,* London/New York, Routledge, 2014, p.39-46; Gana, N., 'Introduction', in N. Gana (ed.), *Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, Prospects,* 2013, Edinburgh, Edinburgh University Press, pp.7-8

7 على سبيل المثال أنظر , see Masri, op. cit., p.xxxii

8 Aleya-Sghayer, op. cit., pp.43-48

9 خفف المرسوم بقانون رقم 88 لسنة 2011 متطلبا تسجيل منظمات المجتمع المدني: خلال فترة حكم بن علي, كانت منظمات المجتمع المدني إما مؤيدة للنظام أو تواجه القمع. وتشير التقديرات إلى أنه بعد عام واحد فقط من الثورة, تم تسجيل 2000 جمعية جديدة بفضل القانون الجديد.

UNDP, La Société Civile dans une Tunisie en Mutation, 2014, p.11-14.

10 Human Rights Watch (HRW), 'Tunisia', World Report 2017: Events of 2016.

11 Civil Coalition for Individual Liberties, 2017 State of Individual Liberties: Continuing and Intensifying Violations, 2017, p1.

12 HRW, 'Tunisia: Doctors oppose "anal test" for homosexuality', 12 April 2017.

13 Masri, op. cit., p.xxvi.

14 حددت تقديرات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نسبة السكان العرب ب 98 بالمائة ونسبة المسلمين السنة ب 99 بالمائة (انظر ماري , مرجع سابق(. لكن أرقام تقديرات منظمات المجتمع المحلي تختلف عن هذه الأرقام بشكل كبير. و قد بدت الحكومة التونسية في عام 2007، رداً على لجنة القضاء على التمييز العنصري، معترفة بالأصول الأمازيغية الكبيرة في البلاد، لكنهاصرحت إنه من خلال الاندماج، أصبحت البلاد "متكاملة من الناحية العرقية": "الأصل العرقي الأصلي في تونس هو البربر. بيد أن سكانها استوعبوا مجموعات من أماكن أخرى.

HRC, 'Replies of the Tunisian Government to the list of issues (CCPR/C/TUN/Q/5) to be taken up in connection with the consideration of the fifth periodic report of TUNISIA (CCPR/C/TUN/5)', doc. no. CCPR/C/TUN/Q/5/Add.1, 25 February 2008, para 21

15 انظر إلى الديباجة والمادة رقم 1 من دستور عام 2014وكذلك الديباجة والمادة رقم 1 من دستور 1959.

16 Aleya-Sghayer, op. cit., p.31

17 Aldana, A.M. and El Fassi, S., Tackling Regional Inequalities in Tunisia, ECDPM briefing note 84, 2016, p.2

18 نُشرت النسخة الأولى من قانون العقوبات التونسي في عام 1913 ومع ذلك فقد تمت تعديلات متعددة على مر الزمن. تم إجراء أحدث تعديل في فبراير 2018. لجميع التعديلات ، يرجى الرجوع إلى:

DCAF, 'Législation du secteur de la sécurité en Tunisie', accessed November 2018 at https://legislation-securite.tn/fr/node/43760.

19 Pacte Fondamental of 10 September 1857, called Ahd al Amen (Pacte de la Paix).

20 Tunisia, *Constitution du 26 April 1861,* Arts. 86 and 98.

21 Republic of Tunisia, *The Constitution of Tunisia, 1959,* Article 5.

22 Limam, J. 'La liberté de religion en Tunisie : Les dimensions de l'ambivalence', in W. Ferchichi (ed.), *Libertés Religieuses en Tunisie,* ADLI, 2015.

23 Ibid

24 Charrad, M., 'Family law reforms in the Arab world: Tunisia and Morocco', Report for the United Nations Department of Economic and Social Affairs Division for Social Policy and Development Expert Group Meeting, New York, 15 – 17 May 2012, p.1.

25 Raddaoui, O., 'Competing perspectives on women's rights before and after the Arab Spring: The view from Tunisia', in Krížek and J. Záhorík (eds.), op. cit., p.34.

26 OHCHR, 'End in sight for "marry your rapist" laws', 23 August 2017

27 في حين أن العديد من وسائل الإعلام التونسية ذكرت أنه تم وضع ذلك موضع التنفيذ عام 1973, إلا أن اصداره لأول مرة من قبل وزارة الداخلية جاء في عام 1962. انظر: مركز التكوين ودعم اللامركزية: مجموعة النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بالحالة المدنية, 2015, ص 145.

Accessed November 2018 at http://www.cfad.tn/ar/pdf/ guide%20etat%20civil.pdf?fbclid=IwAR1Q3vjVh4XjwM9V LSbmeXO3Ylim8KqFnWlvAENo0WJFuHty6gzpG9BkjMo.

28 Guellali, A., 'Un pas en avant, un pas en arrière en Tunisie', HRW, 15 September 2017.

29 BusinessNews, 'Fathi Laâyouni : Pas de mariage entre Tunisiennes et non-musulmans au Kram!', 16 August 2018.

30 Municipality of Tunis, 'Civil status: conclusion of a civil contract', accessed November 2018 at http://www.communetunis.gov.tn/publish/content/article.asp?ID=18547.

31 تم إصدار قانون الجنسية التونسي لأول مرة عام 1963 ثم خضع لعدة تعديلات.

32 Fassatoui, O., 'Women's rights in Tunisia: the remaining legal inequalities', Centre for Applied Policy Research, 2016

33 Ibid

34 France24, 'Thousands protest Tunisia gender equality proposals', 11 August 2018.

35 Amnesty International, 'Tunisia : Fifth man facing jail term for breaking fast during Ramadan', 13 June 2017

36 Amnesty International, 'Jabeur Mejri, Tunisia : How your words change lives', 3 December 2014.

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 30

37 Art4.3 http://www.legislation.tn/sites/default/files/journal-officiel/1959/1959F/Jo02859.pdf

38 IGWIA, 'Indigenous peoples in Tunisia', accessed November 2018 at https://www.iwgia.org/en/tunesia/1016-indigenous -peoples-in-tunisia

39 الحكومة التونسية، الدستور التونسي لعام 2014، المادة رقم 21، 2014

40 الإتفاقات الوحيدة التي لم تنضم إليها بعد هي البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام؛البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR): البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، الإتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان(OHCHR) ، "حالة التصديق: لوحة المعلومات التفاعلية" Accessed October 2018 at http://indicators.ohchr.org

41 الجمهورية التونسية، الدستور التونسي، 2014، المادة رقم 20.

42 HRC, 'Consideration of reports submitted by states parties under article 40 of the Covenant: Fifth Periodic Report: Tunisia', submitted 14 December 2006 and published 25 April 2007, doc. no. CCPR/C/TUN/5., para. 398.

43 HRC, 'List of issues to be taken up in connection with the consideration of the fifth periodic report of TUNISIA (CCPR/C/TUN/5)', doc. mo. CCPR/C/TUN/Q/5, 28 November 2007.

44 HRC, 'Replies of the Tunisian Government to the list of issues (CCPR/C/TUN/Q/5) to be taken up in connection with the consideration of the fifth periodic report of TUNISIA (CCPR/C/TUN/5)', doc. no. CCPR/C/TUN/Q/5/Add.1, 25 February 2008, para 21.

45 HRC, 'Concluding observations of the Human Rights Committee', doc. no. CCPR/C/TUN/CO/5, 23 April 2008.

46 Committee on the Elimination of Racial Discrimination, 'Reports submitted by states parties under Article 9 of the Convention': Nineteenth periodic reports of States parties due in 2006, addendum: Tunisia', doc. no. CERD/C/TUN/19, received 13 August 2007 and published 17 September 2007, para. 4.

47 Committee on the Elimination of Racial Discrimination, 'Concluding observations: Tunisia', doc. no. CERD/C/TUN/ CO/19, 23 March 2009, para 12.

48 Ibid., para 11.

49 Ibid.,para 14.

50 Congres Mondial Amazigh, 'Economic, social and cultural exclusion of the Amazighs of Tunisia', Alternative report submitted June 2016.

51 Committee on Economic, Social and Cultural Rights, 'Observations finales concernant le troisième rapport périodique de la Tunisie', doc. no. E/C.12/TUN/CO/3, 14 November 2016, paras. 54-55.

52 HRC, 'National report submitted in accordance with paragraph 5 of the annex to Human Rights Council resolution 16/21', doc. oo. A/HRC/WG.6/27/TUN/1, 20 February 2017

53 HRC, 'Draft report of the Working Group on the Universal Periodic Review: Tunisia', doc. no. A/HRC/WG.6/27/L.3, 16 May 2017, paras. 125.42, 125.46 and 125.47.

54 Ibid., paras. 125.42, 125.46 and 125.79.

55 HRC, submitted 14 December 2006 and published 25 April 2007, op. cit., para. 401.

56 Committee on the Elimination of Racial Discrimination, 'Reports submitted by states parties under Article 9 of the Convention': Nineteenth periodic reports of States parties due in 2006, addendum: Tunisia', doc. no. CERD/C/TUN/19, received 13 August 2007 and published 17 September 2007, para. 9.

57 OHCHR, 'Preliminary findings of the visit to Tunisia by the UN Special Rapporteur on Freedom of Religion or Belief', 19 April 2018.

58 See, for example, Kymlicka, W. and Pföstl, E. (eds), *Multiculturalism and Minority Rights in the Arab World,* Oxford, Oxford University Press, 2014; Bengio, O. and BenDor, G. (eds), *Minorities and the State in the Arab World,* London, Lynne Rienner Publishers, 1999); Ma'oz, M. and Sheffer, G., *Middle Eastern Minorities and Diaspora,* Eastbourne, Sussex Academic Press, 2002; Nisan, M., *Minorities in the Middle East: A History of Struggle and Self Expression* (Jefferson, California/London, McFarland & Company Inc. Publishers, 2002.

59 Alexander, C., *Tunisia: from stability to revolution in the Maghreb,* 2nd edition, Routledge: London and New York, 2016 p.1; Masri, op.cit. p.xxx

60 Castellino, J. and Cavanaugh, K., 'Transformations in the Middle East: The importance of the minority question', in Kymlicka and Pföstl, op.cit., p.63.

61 Ma'oz and Sheffer, op.cit., p.13-15.

62 Masri, op. cit., p.132-133.

63 المرجع القانوني الرئيسي هو 'PacteFondemontal' الصادرة في العاشر من سبتمبر عام 1857، والمسماه بعهد الآمان (Pacte de la Paix). السابق لدستور 1861(أول دستور لتونس).

64 Cherif, F., 'Jewish-Muslim relations in Tunisia during World War II: Propaganda, stereotypes, and attitudes, 1939– 1943' in E. B. Gottreich and D.J. Schroeter (eds), *Jewish Culture and Society in North Africa,* Bloomington, Indiana, Indiana University Press, 2011.

65 Barbé , P., 'Jewish-Muslim syncretism and intercommunity cohabitation in the writings of Albert Memmi: The partage of Tunis', in Gottreich and Schroeter, op. cit.

66 Cherif, op. cit.

67 Ibid., p.317-319.

68 Masri, op. cit., p.238.

69 Ibid., p.175.

70 Ibid., p.175.

71 Ibid., p.237

72 United States Department of State, 2015 Report on International Religious Freedom, August 2016; United States Department of State, *International Religious Freedom Report 2017: Tunisia.*

73 Reuters, 'Tunisia's PM reshuffles cabinet to tackle economic crisis', 6 November 2018.

74 *The Guardian,* 'Deadly attack keeps world on alert', 4 September 2002.

75 *The New Arab,* 'Synagogue firebombed as hundreds are arrested and dozens injured during fresh Tunisia unrest', 10 January 2018.

76 Masri, op. cit., p.132-133.

77 Ibid, p.238.

78 United States Department of State, I*nternational Religious Freedom Report 2017: Tunisia.*

79 Committee on the Elimination of Racial Discrimination, 'Reports submitted by states parties under Article 9 of the Convention': Nineteenth periodic reports of States parties due in 2006, addendum: Tunisia', doc. no. CERD/C/TUN/19, received 13 August 2007 and published 17 September 2007, para. 9.

80 United States Department of State, 2017, op. cit.

81 Hassaini, S., 'Chrétiens en Tunisie : Quand les convertis se cachent pour prier', BBC Africa, 18 April 2017.

82 United States Department of State, 2017, op. cit.

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 31

83 *HuffPost Maghreb,* 'Ce Tunisien affirme avoir été arrêté car il est chrétien, une source sécuritaire dément', 1 December 2016.

84 Bocchi, A., 'How religiously free is the Arab world's most democratic country?', *Al-Araby,* 29 August 2017.

85 Previous estimates, such as those produced by the United States government's Bureau of Democracy, Human Rights and Labour (2007), put the community at around 200. Discussions with a community representative for this report suggested that the number now was probably higher, though unlikely to exceed 1,000.

86 Al-Baha'iwna fi Tunis, Hiwarat Tunsiyya, accessed November 2018 at https://www.hiwaratbahaitn.org

87 Les Bahá'ís de Tunisie, 'Histoire en Tunisie', accessed November 2018 at http://www.bahaitn.org/francais/histoire.html

88 Webdo, 'Les bahá'ís de Tunisie lancent un appel de détresse au président de la République', 15 September 2017.

89 Interview with Mohamed Ben Moussa, 2018

90 Civil Coalition for Individual Liberties, op. cit., p.3.

91 HRC, 25 February 2008, op. cit., para 21.

92 Abadi, J., *Tunisia Since the Arab Conquest: the Saga of a Westernized Muslim State,* Reading: Ithaca Press, 2013, p.19-20.

93 Simons, G. F .and Fenning, C. D. (eds.), *Ethnologue: Languages of the World,* Dallas Texas, SIL International, 2018.

94 Provotelle, P., Étude Sur la Tamazir't ou Zénatia de Qalaât EsSened, Tunisie, Paris, Ernest Leroux, 1911

95 Testimony of Jalloul Ghaki, October 2018, Tunis.

96 Testimony of Adnen, August 2018, Djerba.

97 From the public testimony of Omar Fassatoui, Human Rights Officer at the Country Office of the OHCHR, World Amazigh Congress, October 2018.

98 Amazigh respondent, October 2018, Tunis.

99 Testimony of Dr Monsif Barbou, August 2018, Djerba.

100 Mazzei, V., 'The continued discrimination facing black Tunisians', in MRG, *Afro-Descendants: A Global Picture,* 2015.

101 Ghrissa, S. 'De la coexistence culturelle et religieuse en Tunisie: l'exemple de la communauté noire', in Tunisian Association Defending Individual Liberties, Libertés Religieuses en Tunisie (Tunis 2015) pp. 23-24.

102 *Al Jazeera,* "Tunisia's dirty secret', 17 March 2017.

103 Ibid.

104 Grewal, S., 'In another first, Tunisia criminalizes racism', Brookings, 15 October 2018.

105 Ajroudi, A., 'Tunisia needs a "cultural revolution" to combat racism', *Al Jazeera,* 15 October 2018.

106 El Hajjaji, C., 'Black Tunisian women: Ceaseless erasure and post-racial illusion', OpenDemocracy, 17 April 2018.

107 Meneghelli, V., *Campaign for Stambeli Tradition: Report on Stambeli Tradition Today,* 2016

108 Institut Tunisien des Relations Internationales, 'Six mille étudiants subsahariens ont quitté la Tunisie', 16 January 2017.

109 Ajroudi, op. cit.

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page 32

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page C

MRG_Rep_Tun_AR_Dec18_1b.qxp 02/01/2019 11:23 Page D

minority rights group international

العمل على تأمين حقوق الأقليات والشعوب الأصلية

الهوية والمواطنة في تونس: وضع الأقليات بعد ثورة 2011

منذ الإطاحة بالرئيس الإستبدادي زين العابدين بن علي في يناير / كانون الثاني 2011 ، والذي يُعتقد أن يكون الشرارة الأولى لبداية الربيع العربي ، نجحت تونس في إرساء ديمقراطية ناجحة واتخذت عددًا من الخطوات الإيجابية لتعزيز حقوق الإنسان في البلاد ، بما في ذلك صياغة دستور عام 2014 التقدمي. وقد تبع ذلك عدد من التغييرات التشريعية الأخرى التي استفادت منها الأقليات ، بما في ذلك تمرير قانون يجرِّم التمييز العنصري في أكتوبر / تشرين الأول 2018.

على الرغم من هذه التطورات المشجعة ، فلا تزال العديد من المجتمعات المحلية تتعامل مع تراث سنوات من التمييز. وهذا لا يشمل فقط الأقليات الدينية غير المعترف بها مثل البهائيين والمتحولون إلى المسيحية ، والذين يواجهون قيودًا كبيرة على قدرتهم على التعبد بحرية، ولكن يشمل أيضا تهميش سكان البلاد الأصليين من الأمازيغ من خلال عملية طويلة من طمس الهوية. وينطبق الشيء نفسه على سكان البلد السود: المهمشين في البلد على مدى سنين طويلة، فهم لا يزالون يتعرضون للتمييز العنصري.

يوثق هذا التقرير، الهوية والمواطنة في تونس، إنجازات تونس حتى اليوم، وكذلك الفجوات الكبيرة في الحقوق والتي يواجهها العديد من التونسيين، بما في ذلك الأقليات والسكان الأصليين. بالاعتماد على مقابلات أجريت مع ممثلي المجتمع وناشطين، بالإضافة إلى مراجعة مكثفة للأدبيات والتشريعات والتغطية الإعلامية، يفحص هذا التقرير الى أي مدى كانت ثورة الياسمين وما تلاها من تحول ديموقراطي في البلاد شاملة وفعالة للأقليات في تونس.

ISBN: 978-1-912938-09-4

مجموعة حقوق الأقليات الدولية: 54 Commercial Street, London E1 6LT, UK (المملكة المتحدة)
هاتف: 4200 7422 20(0) 44+ فاكس: 4201 7422 20(0) 44+ البريد إلكتروني: minority.rights@mrgmail.org
الموقع الإلكتروني: www.minorityrights.org تويتر: @minorityrights فيسبوك: www.facebook.com/minorityrights
زوروا غرفة أخبار «أصوات الأقليات» على www.minorityvoices.org
للاطلاع على قصص من المنتمين للأقليات والمجتمعات الأصلية حول العالم.